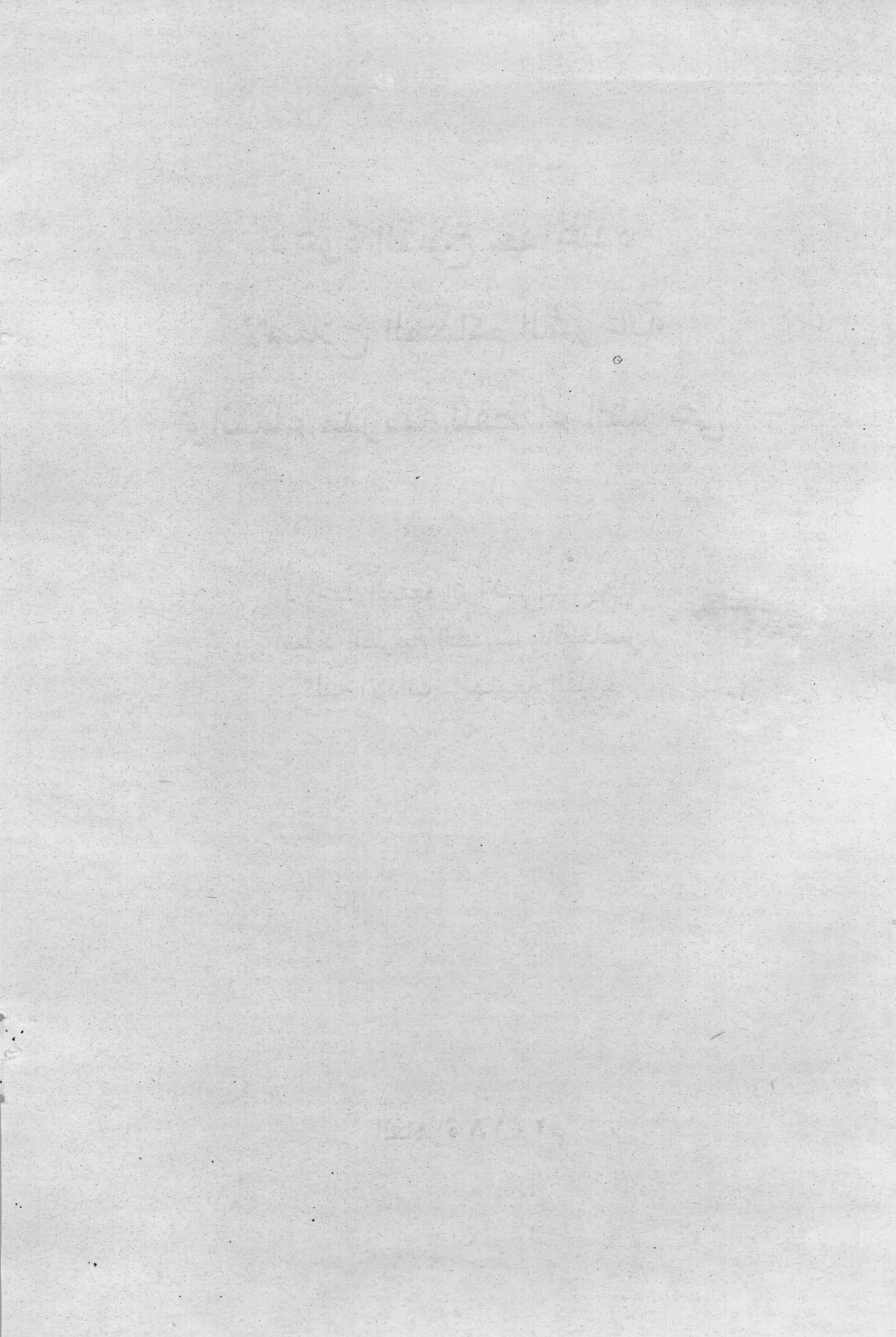
دعوة الشيخ محمد عبده
لاصلاح المحاكم الشرعية
وانشاء مدرسة للقضاء الشرعى

د. عبد المنعم ابراهيم الجميعى
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب - جامعة الفيوم

القاهرة ٢٠١٨م



مقدمه

الشيخ محمد عبده ومحاولاته اصلاح القضاء الشرعى

يعد الشيخ محمد عبده من الرموز الشاهقه فى تاريخ الفكر المصرى الحديث وقد ولد فى عام ١٨٤٩ فى قرية " محلة نصر " بمركز " شبراخيت " بحيرة وكانت أول وظيفة التحق بها وظيفة مدرس بمدرسة الالسن ، ومدرسة دار العلوم ، كما عين محررا فى جريدة الوقائع المصرية.

وقد تعرف الشيخ محمد عبده على جمال الدين الافغانى وأصبح من أقرب تلاميذه ، وانضم للثورة العرابية مما أدى إلى فصله من وظيفته وتقديمه للمحاكمة والحكم عليه بالنفى الى خارج القطر المصرى لمده ثلاث سنوات قضاها فى بيروت ، وارتحل بعدها الى باريس حيث دعاه أستاذه الافغانى ، وأصدرا سويا جريدة " العروة الوثقى" من هناك . وبعد عودته الى مصر عين فى وظيفة نائب قاضى بمحكمة بنها ثم نقل الى محكمة المنصورة الابتدائية الأهلية وظل الشيخ محمد عبده يعمل فى القضاء حتى سنه ١٨٩٩م حيث صدر الأمر العالى بتعيينه مفتيا للديار المصرية.

ونتيجة لتدهور أحوال القضاء الشرعى فى مصر، والشكوى المستمرة من إنحطاط معايير العدالة وضياع حقوق الاهالى، والخلل فى نظام المحاكم الشرعية، وعدم توفر شروط الكفاءة فى قضاتها فكر أصحاب الشأن فى اصلاح هذه الأمور، وضرورة تأهيل القضاه الشرعيين تأهيلا علميا وثقافيا، فأسس على باشا مبارك قسما للقضاء والافتاء داخل مدرسة دار العلوم عام ١٨٨٨م، ولكن هذا القسم لم يستمر طويلا نظرا لمعارضة علماء الأزهر لوجوده فألغى فى عام ١٨٩٥م، ونتيجة لذلك أمر الخديوى عباس الثانى بتشكيل لجنة لايضاح العلل التى تجتاح المحاكم الشرعية والنظر فيما يجب ادخاله على هذه المحاكم من الاصلاح وتم تكليف الشيخ محمد عبده مفتى الديار المصرية وقتذاك بكتابة تقرير حول هذا الموضوع وقد احتمل الشيخ محمد عبده العديد من المتاعب وأوذى فى نفسه وعقيدته نتيجة دعوته للاصلاح وقد اتيحت له الفرصة حينما عهدت اليه نظارة الحقانية البحث عن الطرق الموصلة للاصلاح فكتب تقريره المشهور أوضح فيه الحالة السيئة التى وصلت اليها المحاكم الشرعية، وبين طرق علاجها وما يراه لاصلاح أحوال القضاه وهذا مابيناه بالتفصيل فى القسم الأول من هذا الكتاب أما القسم الثانى فقد تناولنا فيه نشأه مدرسة القضاء الشرعى الذى وضع أساس فكرته الشيخ محمد عبده وتخريجها لأجيال من القضاة الشرعيين، والكتبة والمحامين الذى كان لهم اكبر الفضل فى التأثير على نظام القضاء المصرى بحيث أصبح يتلائم أكثر وطبيعة العصر ومقتضياته، ولكن المشاكل التى تعرضت لها هذه المدرسة من قبل الازهريين أدت فى نهاية الامر إلى الغاء هذه المدرسة وتعرض المحاكم الشرعية للإهمال مرة أخرى مما دفع الرئيس جمال عبدالناصر إلى الغائها وأصبح القضاء الشرعى جزاء من قضاء المحاكم الأهلية.

وكانت تبعية هذه المدرسة من الناحية الاسمية للأزهر بصفته المعهد الدينى الأكبر فى مصر الذى يمكن لخريجى المدرسة أن يستظلوا بظله عند اصدار أحكامهم فى القضايا المعروضة عليهم اما من الناحية الفعلية فقد كانت المدرسة مستقله عن الازهر تابعة لنظارة المعارف حيث كان يتولى ادارتها ناظر يعين من قبل ناظر المعارف (٣٧) تعاونه لجنة برئاسة شيخ الجامع الأزهر أو من ينوب عنه (٣٨) وعضوية مفتى الديار المصرية ومن عضوين آخرين يختارهما ناظر المعارف بالاتفاق مع ناظر الحقانية وذلك بهدف النظر فى أمور المدرسة العلمية وغيرها (٣٩) ، ولكن استقلال المدرسة عن الأزهر لم يستمر طويلا ففى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ نص فى المادة الثالثة على أن تكون مدرسة القضاء قسما ملحقا بالأزهر ولو أنه نص كذلك فى نفس المادة على أن تبقى حافظة لنظامها ، وأن يخصص لميزانيتها بابا مستقلا فى ميزانيه الحكومة وأن يبقى موظفوها من موظفى الحكومة على أن هذه المادة قد عدلت بالقانون رقم (٥) لسنة ١٩١٦ إذ الحق هذه المدرسة بنظارة الحقانية.

أما عن نظام الدراسة بالمدرسة فقد انقسم الى قسمين القسم الأول وتشمل مدة الدراسة به خمس سنوات واقتصرت مهمته على تخريج كتبه لشغل الوظائف الكتابية بالمحاكم الشرعية ، والقسم الثانى وكانت مدة الدراسة به أربع سنوات والهدف منه تخريج القضاة للمحاكم الشرعية ومفتين وأعضاء ووكلاء دعاوى لهذه المحاكم (٤٠).

ومعنى ذلك أن طلاب هذه المدرسة الراغبين فى العمل كقضاة كانوا يقضون فيها تسع سنوات فى دراسة منتظمة ورقابة دقيقة خمس منها فى القسم الأول ، وأربع فى القسم الثانى حتى يرتقوا من النواحى العقلية والخلقية والصحية.

وعند مقارنة مواد الأمر العالى الصادر بانشاء المدرسة بما ورد فى تقرير اللجنة التى شكلت برئاسة الشيخ محمد عبده بهذا الخصوص يتضح أنه لا يوجد تعارض بينهما اللهم سوى أن الشيخ محمد عبده قد رأى تبعية المدرسة لنظارة الحقانية نظرا لأن المحاكم الشرعية نفسها تابعة للحقانية فى حين أن الأمر

---

(٣٧) فهرست قوانين الحكومة المصرية الصادر فى عام ١٩٠٧ ص ٤ نص القانون فى ١٩٠٧/٢/٢٥.

(٣٨) تقرير عن المالية والادارةوالحالة العمومية فى مصر والسودان سنة ٩٠٧ مرفوع من السير الدون جورست الى السير ادوارد جراى ، القاهرة – مطبعة المقطم ١٩٠٨ ص٦٨.

(٣٩) مدرسة القضاء الشرعى : الأمر العالى سابق الذكر ص ٦.

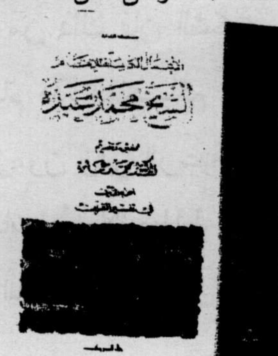
(٤٠) نفسه ص ٣.

العالى أعطى لنظارة المعارف هذا الامتياز وقد يرجع ذلك الى اصرار سعد زغلول على أن تكون هذه المدرسة تحت كنف النظارة التى يديرها حتى يستطيع حمايتها والدفاع عنها أمام زوابع مقبلة ويؤكد لنا ذلك أن سعد قاد النقاش والجدل فى مجلس النظار حول ذلك الموضوع حتى ظفر بمبتغاه . وأصبحت ادارة المدرسة الفعلية من اختصاص ناظر المعارف.

وعلى كل حال فقد قابلت الأمة المصرية نبأ انشاء هذه المدرسة بالارتياح على أمل أن تخرج للدوائر الشرعية قضاة أكفاءا يعيدون الحقوق لأصحابها [٤١].

ومما سبق يتضح أن نشأة مدرسة القضاء كان ثمرة من ثمرات الطموح المصرى الى الكمال ، اشترك فى ايجادها بعض المخلصين من رجالات مصر بهدف تخريج الكوادر الصالحة والقادرة على اصلاح أمور القضاء الشرعى ، وبالرغم من العقبات التى اعترضت طريق انشاء هذه المدرسة فان مجهودات الشيخ محمد عبده وسعد زغلول وغيرهما قد ذللت هذه العقبات حتى ظهرت المدرسة الى حيز الوجود شابة قوية . ولكن ذلك لم يستمر طويلا حيث لم تجد المدرسة من المسؤلين من يحسن الدفاع عنها وعن استقلالها فاغلقت واحتل الأزهر ابنيتها لتكون جزءا من مؤسساته ثم صدر القانون رقم ٤٩ لسنه ١٩٣٠ وانشئت بمقتضاه أقسام تخصص المهنة ، ومن بينها قسم التخصص فى القضاء الشرعى والمحاماة ، والحق هذا القسم بكلية الشريعة الاسلامية وسميت شهادته النهائية باسم العالمية مع تخصص فى القضاء الشرعى.

وفيما يلى نعرض لاصلاح المحاكم الشرعية كما ورد فى تقرير الشيخ محمد عبده والدعوة لانشاء مدرسة القضاء الشرعى حتى تحققت فى عام ١٩٠٧ بعد كفاح طويل





(٤١) المويد فى ١٧ سبتمبر ١٩٠٧ تحت عنوان ((المحاكم الشرعية)).

أولاً/ إصلاح المحاكم الشرعية
في ضوء تقرير الشيخ محمد عبده
مفتى الديار المصرية

د. عبد المنعم إبراهيم الجميعي

للمحاكم الشرعية جذور عميقه في وجدان المجتمع المصرى فمن خلالها تطبق أحكام الشرع ، وينظر قضاتها في أدق الأمور وأخفاها حيث يسمعون مالا يسمح لغيرهم أن يسمعوه سوى ما يكون من الزوج لزوجته أو في الزوجة لزوجها ، فالقاضى الشرعى أو بعبارة أخرى قاضى الأحوال الشخصية هو المنوط به النظر في حفظ نظام الأسر والعائلات ومصالحها [١] كما يدخل في اختصاصه النظر في شئون الميراث والأوقاف وغيرهما[٢] .وعلى الرغم من ذلك فإن الشكوى من هذه المحاكم قديم بعضها ناتج عن خلل في نظام هذه المحاكم خاصة وأنها كانت تباع بالالتزام ويتصرف فيها الملتزمون وفي الرعية كيفما يشاءون(*) ، وبعضها عن نقص في علوم قضاتها أو لانحطاط معايير العدالة في نفوسهم ، هذا إلى جانب دخول الرشوة في تعيين بعض

(*) انظر أحمد فتحى زغلول في كتابه المحاماة ص ٢٣٩ .

القضاة ، وازداد الطين بلة ، بعد أن جثم الاحتلال البريطـــانى علـى صدر مصر في عام ١٨٨٢ فخضعت السلطة القضائية مثل غيرها مـن المؤسسات للسيطرة البريطانية ، وأصبح لناظر الحقانية حــق تعييـن قضاة الشرع وأنشئ تفتيش للمحاكم الشرعية[٣] ، كما بدأ التفكـير فـي تغيير أمور هذه المحاكم وانتهاز الوقت المناسب لربط أنظمتـــها بفلـك الأنظمة الأوربية ٠

ونظرا لضياع حقوق الأهالى وملاقاتهم الصعــاب فـي نيلـها ، والتسويف أثناء النظر في قضاياهم إزدادت الشكوى من الخلل في نظام المحاكم الشرعية وسوء الإدارة فيها ، وعدم توفر شروط الكفــاءة فـي قضاتها[٤] ٠ فلا المحتلون القابضون على زمام الأمور يعـيرون هـذه المحاكم بعض الالتفات ، ولا رجال العلم والشـريعة شـاعرون بمـا وصلت إليه هذه المحاكم من أحـوال لا تنطبـق علـى روح الشـرع والقانون[٥] ٠ وكان أول من فكر في إصلاح أمور القضاة الشرعيين هو على باشا مبارك[٦] ٠حيث رأى ضرورة تأهيلهم علميا وثقافيا فأنشأ فـي عام ١٨٨٨م قسما للقضاء والإفتاء داخل مدرســة دار العلـوم وذلـك لتخريج طلاب يصلحون لتولى وظائف القضاء والإفتاء والنيابة بالمحاكم الشرعية ولكن هذا القسم لم يستمر طويلا نظرا لمعارضة علماء الأزهر لوجوده فألغى في عام ١٨٩٥م[٧] ٠

وفي عام ١٨٩٦ أمر الخديو عباس الثانى بتشكيل لجنـة لوضـع مشروع للتخلص من العلل التى تعترض شأن المحاكم الشرعية ، وتقديم تقرير يبين ما فيها من عيوب ، ولكن هذا التقرير لم يعمل به لاختـلاف وجهات نظر المشايخ فيه[٨] ٠ بيد أن تكرار الشكوى من تردى أحـوال المحاكم الشرعية ، وترديد ذلك على صفحات الجرائد ، وفي المجـالس

النيابية بالإضافة إلى انتقال العديد من المسئولين لهذه المحاكم قد أدى إلى تفكير "المستر سكوت" Scott مستشار الحقانية الإنجليزى في إلغاء المحاكم الشرعية وضمها إلى المحاكم الأهلية[٩] . ولكن خشية سلطات الاحتلال من هياج الرأى العام إذا اتخذت هذه الخطوة جعلها تحاول التدرج في هذا الطريق عن طريق تعيين مستشارين من محكمة الاستئناف عضوين في المحكمة الشرعية الكبرى ، ولكن ذلك قوبل بالرفض من كافة الجهات الدينية المسئولة في مصر، فاعترض عليه قاضى مصر التركى[١٠] . وشيخ الأزهر ومفتى الديار المصرية والعديد من العلماء بحجة أنه مخالف لأحكام الشريعة[١١] . كما رفضه مجلس شورى القوانين ، واعترضت عليه الصحف وكثر طعنها في الحكومة يضاف إلى ذلك أن الباب العالى اعترض على هذا التغيير بحجة أنه إعتداء على سلطته الدينية نظرا لأن شئون القضاء تخص مقام الخلافة فقط[١٢] مما أدى إلى التوقف عن تنفيذه[١٣] .

ونتيجة لاستمرار الشكوى من سوء أحوال هذه المحاكم وقضاتها[١٤] ، اقترح "المستر سكوت" تعيين الخريجين من مدرسة الحقوق الخديوية قضاة شرعيين[١٥] . ولكن ذلك وجد اعتراضا كبيرا من الأزهريين الذين رأوا في ذلك قضاءً على الأزهر ومركزه ، لذلك رأى الشيخ حسونة النواوى شيخ الأزهر[١٦] إنشاء قسم قضائى بالأزهر يرشح فيه الطلاب لمنصب القضاء والافتاء ، ولكن حال دون تحقيق ذلك عزله من مشيخة الأزهر ، ومع ذلك لم تيأس الحكومة في إصلاح حال القضاة الشرعيين الذين ضجت منهم الأمة . وفي محاولة منها للبحث عن طريق جديد للإصلاح شكلت نظارة الحقانية لجنة لبحث أحوال هذه المحاكم بحثا دقيقا ووضع نظام يكفل إصلاحها[١٧] والنظر

"فيما يجب إدخاله على المحاكم الشرعية من الإصلاح الشرعى والنظامى"[١٨] فعهدت إلى الشيخ محمد عبده عضو هذه اللجنة ومفتى الديار المصرية[١٩] بالبحث عن أسباب ما وصلت إليه المحاكم الشرعية من العجز ، والطرق الموصلة للإصلاح وأطلقت يده في تفقد أحوال هذه المحاكم وتقديم تقرير عما يراه من علاج[٢٠] . فقام الشيخ بزيارات ميدانية للكثير من محاكم الوجه البحرى في الريف والحضر[٢١] للاطلاع "على ما هو جار في هذه المحاكم والبحث عن العلل التى عم الكلام فيها وما يجب أن يوضع لها من الدواء مع الحرص على قواعد الشرع وأصوله ومراعاة مصالح العامة[٢٢] " . كما قابل العديد من قضاة هذه المحاكم ومعاونيهم واطلع على سجلات ومضابط ومرافعات وأعمال هذه المحاكم للتعرف على الخلل الموجود فيها وطرق إصلاحه وبعد أن انتهى من جولته كتب تقريرا وافيا في نوفمبر ١٨٩٩[٢٣] ، وصف فيه تلك الحالة السيئة ، وبين طرق علاجها وما يراه لإصلاح حال القضاة ورفعه إلى نظارة الحقانية مظهرا فيه أن الخلل في هذه المحاكم بعضه من تقصير الحكومة نفسها وبعضه من تقصير القضاة والكتبة ، كما اقترح السبل الموصلة إلى إصلاح ذلك . وقد بدأ تقريره بالحديث عن الحاجة إلى المحاكم الشرعية فذكر أنها "إذا ظهرت في مظهرها الدينى الجليل وسارت مسيرتها الشرعية القويمة أدخلت أصول النظام في أصغر البيوت فضلا عن أعلاها وأعادت بالعدالة الأبوية ما فقده الناس من نظام الألفة . وقد رأينا أن الرجل يدخل المحاكم الأهلية مخاصما فيخرج منها محاميا فأحرى بمن يقوم بين يدى قاضٍ ينطق بالعدل الإلهى أن ينقلب وفي نفسه أثر من خشية الله" وذكر أن القاضى لا يكون كذلك حتى يأخذ الشرع عن أهله وتكون تربيته على السنة الدينية

الصحيحة ثم لا يكون القاضى حافظا لنظام الأسر والبيوت إلا بعد الإحاطة بأحكام الشرع حتى يكون للشرع وأحكامه سلطان أى سلطان على نفسه ولا يخفى أن كل خلل يقع في المحاكم مرجعه الأكبر قلة العلم وقلة العدل أما العلم فمما يتيسر اكتسابه بالدرس والمزاولة وأما العدل فخلق راسخ في النفس تصل إليه الأمة بعد المزاولة الطويلة وتربى بذوره في الطفل والشاب في البيت والمدرسة والحقل والشارع حتى يملك النفس فلا تسير إلا به" . وأوضح أن هذه المحاكم تعد بمثابة مستودع لأسرار العائلات حيث تنظر في أدق شئونها مثل حق النفقة والسكنى وشئون الزوجة وتربية الأولاد ، هذا إلى جانب أن حقوق الميراث والأوقاف من اختصاص هذه المحاكم[٢٤] كما تعرض لسوء حالة هذه المحاكم ، وضرورة إصلاح مواقع الخلل وتخفيف آلام الشاكيين . وقد حصر الخلل في كتبتها وقضاتها ومبانيها وأثاثها وأعمالها الكتابية والحسابية وما يجرى فيها من المرافعات وطرق إجراءات التقاضى ونحو ذلك وأشار بالعلاج لهذا الخلل[٢٥] . وحول كتبه هذه المحاكم فقد تعرض التقرير لصعوبة المعاملة مع هؤلاء الكتاب ، وطول الزمن على القضايا خصوصا إذا كانت مهمة ، وخفاء طرق المرافعات حتى على العارفين بأحكام الشريعة فضلا عن العامة ، وهوى القاضى أو ضعف يقظته[٢٦] وفيما يلى نعرض أهم ما تضمنه هذا التقرير .

أولاً : القضاة

على الرغم من أن لائحة المحاكم الشرعية التى وضعت في ١٧ يونيو ١٨٨٠م قد قامت بتنظيم أمور هذه المحاكم فإنها لم تحدد الشروط الواجب توافر في اختيار القضاة مما ساعد على أن ينضم إلى هذه

الهيئة أعضاء لا تمكنهم معارفهم من اتباع قواعد العدل في أحكامهم خاصة وأنهم لم يسبق لهم التدريب الذى يؤهلهم لتولى منصب القضاء بالكفاءة المطلوبة [٢٧] ، مما جعل الكثير مما يصدر عنهم من أحكام مخالفاً للشريعة وقد أكد الشيخ محمد عبده على ذلك بقوله "وجدت كثيرا من قضاة المحاكم الشرعية خصوصا في المراكز لا تسر معارفهم الشرعية والنظامية ، ولا يرضى العدل سيرهم في أعمالهم ، ولذلك وجدت الحاذق منهم يحول جميع القضايا تقريبا إلى محاضر صلح تجنبا للحكم ، ولا يلبث المتصالحان بين يديه أن يختلفا لأن الصلح غير حقيقى ، ووجدت فيما يوجد من الأحكام أخطاء كثيرة" [٢٨] وأضاف إلى ذلك أنهم لا يعرفون من القضاء إلا ما قرأوه من عبارات في كتب الفقه ومما زاد الطين بلة تفويض الأحكام في بعض المحاكم لأحد المشايخ رغم عدم معرفته بالنظام الشرعى ، ولم يشهد مجلسا من مجالسه ولا يمكنه تحرير عريضة بأسلوب حسن مفهوم المضمون "وربما لا يعرف الأعداد الحسابية[٢٩] ونتيجة لذلك اقترح الشيخ محمد عبده "إنشاء معهد خاص ينتخب طلبته ممن يتعلمون في الأزهر ، لإعدادهم لتولى مناصب القضاء ، عن طريق إضافة العلوم الكونية إلى دراستهم كالرياضيات والطبيعيات والجغرافيا والتاريخ" [٣٠] بهدف تخريج علماء دينيين عصريين .

كما اقترح بجانب ذلك حصول المرشح لهذه الوظيفة على شهادة العالمية وامتحانه عمليا من طرف لجنة من العلماء في كتب الفقه خاصة في الجانب المتعلق منها بالقضاء والمعاملات ، وأن تكون له معرفة "بالحساب وبالكتابة" والتحرير وبنظام المحاكم الشرعية وعلم كاف بالآداب الدينية ، وشئ من التاريخ وتقويم البلدان مما يزيد الرجل

بصيرة في الناس وأحوالهم وأن يكون حسن الخط بحيث يمكن قراءة ما يكتبه"[٣١] .

وإلى جانب ذلك فقد طالب الشيخ محمد عبده بعدم حصر منصب القضاء الشرعى في الحنفية[٣٢] خاصة وأن الفقه على المذاهب الأربعة متقارب والخلاف في الفروع معروف كما أن حصر تعيين القضاة في أتباع مذهب أبى حنيفة يضيق دائرة اختيار القضاة ويساعد على تعيين الضعفاء في هذا المنصب ، كما طالب أن تؤلف لجنة من العلماء لاستخراج كتاب في أحكام المعاملات الشرعية ينطبق على مصالح الناس ، لاسيما الأحكام التى هى من خصائص المحاكم الشرعية يكون سهل العبارة لا خلاف فيه ، وأن هذا الكتاب لا يكون وافيا بالغرض واقيا للمصالح إلا إذا أخذت الأحكام من جميع المذاهب الإسلامية المعتبرة شرعا والتسوية بينها في حسن التقدير لأن كلا منها قائم على اجتهاد علماء لهم مكانتهم من الفقه الإسلامى ، كما طالب برفع مرتبات القضاة الشرعيين بما يفى حاجتهم ويتناسب مع أحوالهم ويزيد من مقامهم أمام المتقاضين ، وأن تضع الحكومة نظاما لترقيهم في الدرجات بما يكفل لكل منهم نيل حقه[٣٣] .

واستكمالا لهذا الإصلاحات رأى الشيخ محمد عبده ضرورة استقلال القضاة في الرأى ، وعدم انتظار رأى نظارتهم في كل الأمور كما حذرهم من إعانة أحد الخصمين على الآخر ، والنظر في كل ما يرد إليهم من شكاوى ، وأن يقيد ذلك في دفتر ينشأ لهذا الغرض ويكتب فيه ما رآه القاضى حتى إذا اشتكى صاحب المظلمة إلى مقام أعلى أمكن أن يعرف خطأ القاضى من صوابه[٣٤] " وأن تكون علاقة القضاة في الأمور القضائية بواسطة قلم تفتيش تابع للمفتى .

كما رأى ضرورة إزالة المعوقات الإدارية أمام القضاة حتى يتمكنوا من إدارة أمور المحاكم بشكل أفضل وضرب أمثلة على ذلك منها أنه كان لا يؤذن للقاضى بصرف قرش في ثمن مكنسة إلا بعد استئذان النظارة ، وإذا انتقل لمهمة لا يصرف له مصاريف إنتقاله إلا بعد ورود إذن من النظارة (٣٥) " . واقترح صاحب التقرير ضرورة أن يحفظ للقاضى أمنه على وظيفته ويساعد على استقامته في الرأى وذلك بوضع قاعدة لعزل القضاة بحيث لا يعزل القاضى إلا بعجز عن العمل أو لتعمد مخالفة العدل والشرع أو النظام لغاية غير محمودة يثبت عليه ثبوتا كافيا في إيقاع العقوبة به ، كما رأى ضرورة زيادة عدد القضاة وتوزيع الأعباء عليهم كل حسب كفاءته(٣٦) .

ثانيا : الكتبة

وبالنسبة لكتبة المحاكم الشرعية يذكر التقرير أن أكثرهم لا يعرف تعلم صناعة الكتابة ، وأن اختيارهم لا يتم على قاعدة معروفة فمنهم من يكون غير حسن السيرة فنجده يتعاطى الأفيون(٣٧) عيانا ، بينما يقاسى أصحاب الحاجات منهم من سوء الرد ، وبذاءة اللفظ(٣٨) ومنهم من تنقصه الكفاءة ، ومنهم من يحفظ ألفاظا وعبارات رديئة التركيب مشوشة التأليف(٣٩) ناقصة ومبتورة يسودها الغموض ، ومنهم من يتقاضى الرشوة ويعتبرها أتعابه ومنهم من لا ينفذ تعليمات القضاة أما عن رواتبهم فهى ضئيلة ، ولا توجد لديهم قاعدة للترقى ، بل تحفظ الوظائف ذات الرواتب العالية لأشخاص معينين ، واقترح التقرير وضع قاعدة لاختيار الكتبة وتعيينهم وأن يشترط في تعيينهم معرفة اللغة العربية علما وعملا حتى يمكن المحافظة على جودة أساليب الكلام التى يتوقف عليها فهم المعانى وأن يكونوا من ذوى الإلمام بفقه الشريعة

الإسلامية ، والحساب[٤٠] والتحريرات الإدارية ولديهم خبرة بنظام المحاكم الشرعية وأن توضع قاعدة لترقيهم ، وتحدد لهم درجات كما يحدث في الوظائف الحكومية .

ثالثاً : الحجاب

وبالنسبة للحجاب فقد رأى التقرير ضرورة "أن يعين للمحاكم الشرعية حجاب يقرأون ويكتبون[٤١] " حتى يمكنهم فهم الأمور وضبطها ويستطيعون حفظ النظام كلما دعت الحاجة إلى ذلك في الجلسات ، كما طالب أن يكونوا من أصحاب السيرة الحسنة بعد أن طفح الكيل في أفعالهم وقد دلّل أحد شهود العيان على ذلك بقوله أن الحجاب كانوا يدخلون الجلسة من أرادوا ويحجبون عنها من أرادوا عن طريق أن يقوم الحاجب بتخفيض صوته أثناء النداء على القضية حتى لا يسمع أرباب الدعاوى النداء فتسقط قضيتهم[٤٢] .

رابعاً : كتاب العقود والشهادات

ذكر التقرير هؤلاء بأنهم كانوا "يحفظون ألفاظا معينة يصنعونها في أساليب معتلة مع تكرار بارد يصعب معه الفهم ، ويسأم منه الذهن[٤٣] " مما جعل القضاة يضجون بالشكوى من جهل هؤلاء الكتبة الذين يربكون من يقرأ كتاباتهم أو يحاول فهمها ، لكثرة ما فيها من لغو لا فائدة منه واقترح التقرير "تشكيل لجنة من أهل الشرع العارفين بطرق التوثيق وأذكياء الكتاب لتنظر في هذا النوع من التحرير ، وتضع رسما لكل نوع من أنواع العقود وتوزعه النظارة على المحاكم ليحذو الكتاب عليه وتوعد من خالفه بالتأديب إلى أن يوجد في المحاكم أناس

يعرفون اللغة العربية ، وما تدل عليه أساليبها الصحيحة مع الإلمام بالشريعة[٤٤] " .

كما اقترح جمع اللوائح وتبسيطها حتى لا تصبح حكرا على العلماء وحدهم .

خامساً : أماكن المحاكم

وحول أماكن المحاكم ذكر التقرير عدم ملاءمتها سواء كان ذلك في داخل المديريات أو خارجها وأوضح أن من يريد أن يصل إلى المحكمة الشرعية في ديوان إحدى المديريات يجب عليه أن يبحث "عن أردأ" محل فيه ليجد مكان المحكمة الشرعية[٤٥] .

أما إذا كان مكانها منفصلا عن المديرية فيمكنه أن يجده في أحد البيوت الخربة ، حرصا على تخفيف الإيجار كما يجد محل القاضى والكتبة في وضع كريه حيث يثور التراب من أرضه فإذا رشوه بالماء انقلب وحلا" كما ذكر الشيخ محمد عبده أنه رأى محكمة مديرية تهدم بعض بنائها وظهر وهن في سقف السلم والطريق الموصل إلى بعض مرافقها يمر الذاهب منه على جذع نخلة غير آمن خطر السقوط[٤٦] " .

وبالنسبة للفرش والأثاث فكان في حالة يرثى لها من القدم ، وتشمئز منها النفس "لرثاثة الفرش ووساخته" مما يسقط مقام العدالة في أنفس المتقاضين ، ويقلل من احترامهم ، وقد طالب التقرير بإقامة أمكنة للمحاكم الشرعية في كل مبنى جديد تشيده الحكومة ، وأن تكون بها أماكن تكفى للجلسات ، ولعمل القضاة والكتبة والدفترخانات والمخازن ونحو ذلك وأن تزود المحاكم بما يليق بشأنها من حيث أنها جزء تقام فيه هياكل العدل حتى ينظر المتقاضون إلى القضاء الشرعى على أنه

ليس أقل شأنا من غيره فيخضعوا لأحكامه ، وتزداد مهابة الحكومة ونظامها في نظرهم ٠

سادسا : دفاتر المحاكم والدفترخانات :

وبالنسبة لدفاتر المحاكم فكانت متعددة مع أنه يمكن الاستغناء عن بعضها منعا للتشويش وإرباك العمل فكانت القضايا توزع في أربعة دفاتر أو أكثر حيث يحرر جزء منها في دفتر وآخر في دفاتر أخرى مما يعرقل إصدار الأحكام فيها في مواعيد مناسبة وتأجيلها من سنة إلى أخرى ورأى التقرير إعادة النظر في الدفاتر لتقرير ما يبقى وإلغاء ما يلغى تخفيفا للعمل[٤٧] " واقتصارا في الوقت والنفقات كما اقترح إلغاء مضبطة الدعاوى وإبدالها بملفات تشمل جميع المحاضر والأوراق جملة لكل قضية على حدة فإذا انتهت القضية حفظت مع أمثالها من القضايا في محافظ وأودعت الدفترخانة[٤٨] وعندما يتم استئنافها يرسل ملف الدعوى بأكمله إلى محكمة الاستئناف ٠

وحول الدفترخانات فقد تطرق التقرير إلى الخلل القائم بها فلا يوجد فيها دفاتر حصر بالموجود فيها مما يصعب معه إلقاء المسئولية على أحد إذا ضاع منها شئ ، كما ذكر أن دفاتر بعض المحاكم "مدشتة في صناديق يعلوها التراب وبعضها على الأرض والغبار من فوقها ورطوبة الثرى من تحتها[٤٩] " وظلمة المكان ونسيج العناكب تحيط بها[٥٠] ولا يمكن الاهتداء فيها لأى أوراق قبل مرور السنين والأعوام في البحث المضنى ٠ واقترح التقرير إصلاح هذه الدفترخانات حتى يمكن حفظ ما فيها من مصالح تخص عامة الناس ، نظرا لأنها مرجعهم" في تحقيق الملكية والأنساب والعصم ، ونحو ذلك[٥١] " ٠

سابعا : الأعمال الحسابية

وبالنسبة للأعمال الحسابية فقد ذكر التقرير أن تعريفة الرسوم يوجد بها بعض الالتباس لتناقضها في بعض الأحيان مع منشورات النظارة مما يوكل تحديدها للكتاب ويفتح أمامهم أبواباً للفساد والرشوة التى يجب سدها واقترح التقرير توحيد تعريفة الرسوم والمنشورات ، "ووضع لائحة على وجه يكفل العدل من جهة ويرفع الالتباس ويسد أبواب الفساد من جهة أخرى[٥٢] " .

ثامناً : اختصاص المحاكم الشرعية مادة ومكانا

أوضح التقرير أن بعض القضاة يلتبس عليهم الأمر عند التخاصم فيحكمون بعدم الاختصاص فيما هو متعلق بالمواد الشرعية ، وضرب التقرير أمثلة على ذلك نذكر منها "أن رجلا إدعى نشوز زوجته ليسقط نفقتها وأجرة سكناها وطلب إلزامها بأجرة المسكن الذى كان أعده لها بمقتضى حكم سابق منذ شهرين فحكم القاضى بعدم اختصاصه بالنظر في الإيجار ظنا منه أنه حق مدنى محض مع أنه مرتبط بالنشوز وسقوط النفقة [٥٣] " وكان يمكنه الحكم في الدعوة خاصة وأنه في مقام الاهتمام بإصلاح هذه المحاكم لا ينبغى تضييق اختصاصها بل يجب توسيعه تيسيرا للتقاضى على الناس وتخفيف الأعباء عليهم . وإلى جانب ذلك فقد تضمن التقرير موضوع المرافعات في القضايا وعدم قيام القاضى بإصدار حكمه إلا بحضور الخصمين كما هو متبع في مذهب أبى حنيفة مما يؤدى إلى تعطيل صدور الأحكام وعدم نفاذها لهروب المدعى عليه أو ابتعاده عن الأعين ، وشدد التقرير على عدم الاقتصار على المذهب الحنفى في الحكم على المتهم الغائب

واعتبار المذاهب الأربعة مذاهب إسلامية متقاربة ولا حرج على من يأخذ بواحد منها [٥٤] . كما تطرق التقرير إلى تلاعب البعض مستغلين في ذلك عدم اعتراف القضاة الشرعيون بشرعية الأوراق التى ترسل من مراكز البوليس ، والادعاء شفويا بأنهم موكلون في المخاصمات عن شخص ما بعد حلف اليمين كذبا واستحضارهم شاهدين يشهدان أمام المحكمة بأن فلاناً بن فلان بن فلان وكل فلاناً بن فلان بن فلان في المرافعات والمدافعات والمخاصمات والمصالحات والقبض والاستلام وغيره[٥٥] . وشدد التقرير على ضرورة اعتبار الأوراق الرسمية التى ترد من الجهات الحكومية تعد من الأدلة الشرعية[٥٦] حتى يمكن التخلص من هذه الظاهرة التى تغير من ذمم الناس وتعيق سير العدالة .

كما تعرض التقرير لجلسات المحاكم الشرعية ، وعدم توافر أماكن مناسبة لهذه الجلسات ، فالقاضى أو أعضاء الجلسة كان لا يوجد لهم مكان مخصوص معد لجلوسهم عند المرافعة ، والناس الذين يزداد صياحهم أثناء نظر القضايا لا يفصلهم عن القاضى سوى خطوات قليلة يلعب صبية المتخاصمات من النساء في أطرافها مما لا يليق بحرمة القضاء الإسلامى ، واقترح التقرير ضرورة إصلاح ذلك الأمر [٥٧] .

وأن يكون لجلسات المحاكم الشرعية مواعيد معروفة تقررها النظارة على حسب فصول السنة بدلا من أن يحدد القاضى من الأيام ما يشاء وأن يلتزم القضاة بالمحافظة على هذه المواعيد وألا يكثرون من تأجيل القضايا حتى لا يسأم المدعون ويتركون قضاياهم فتشطب وتضيع حقوقهم ، كما تعرض التقرير لشهود الزور ، وكيف كان يتم التقاطهم من الشوارع والأزقة ليشهدوا زورا فى نظير مبالغ مالية يحصلون

عليها أو كوسيلة من وسائل المجاملة وكيف كانت تملى الشهادات عليهم كلمة كلمة ليحفظوها قبيل الوقوف أمام القاضى[٥٨] . وقد أكد ذلك صاحب كتاب حديث عيسى ابن هشام بقوله أنه كان بجوار المحاكم قهوة "يدب فيها الشهود بالعشرات ، كدبيب الحشرات ، فيعرضون أنفسهم على الخصوم للشهادة أو التزكية بأجر معلوم[٥٩] " .

وشدد التقرير على ضرورة قيام نظارة الحقانية بتنفيذ الأحكام الصادرة من المحاكم الشرعية فذكر أن الحكم مهما كان عدلا إذا لم ينفذ كان كعدمه وذهبت المتاعب في الدعوى ولواحقها هباء وضاعت حقوق المتخاصمين وفسد شأن الناس في معاملتهم التى اختص النظر فيها بالمحاكم الشرعية[٦٠] . كما اقترح إنشاء قلم محضرين لتنفيذ الأحكام الشرعية ، وإعلان طلبات الحضور وأن يوضع له نظام يضبط جميع ما هو من خصائصه على أن تساعده الإدارة في تنفيذ الأحكام[٦١] .

وتطرق التقرير إلى ظاهرة خطيرة كانت تنتاب المجتمع المصرى في ذلك الوقت وهى ظاهرة تعدد الزوجات ، والضرر الذى ينشأ من كثرة الزواج التى ولع بها الفقراء خاصة من سكان القرى فقال "إنى أرفع صوتى بالشكوى من كثرة ما يجمع الفقراء من الزوجات في عصمة واحدة فإن الكثير منهم عنده أربع من الزوجات أو ثلاث أو اثنان وهو لا يستطيع الإنفاق عليهن ولا يزال معهن في نزاع على النفقات وسائر حقوق الزوجية ، ثم إنه لا يطلقهن ولا واحدة منهن ، ولا يزال الفساد يتغلغل فيهن وفي أولادهن ، ولا يمكن له ولا لهن أن يقيموا حدود الله وضرر ذلك بالدين والأمة غير خاف على أحد[٦٢] فالرجال والنساء "يتسابقان في ألفاظ الفحش والهجر ويتنافسان في أقوال البذاءة

والنكـر ، وهما يتجاذبان في أيديهما غلامـا والغلام يبكى مـن شـدة الألم[٦٣] " .

وإلى جانب ذلك فكان هنـاك نسـاء صائحـات مولـولات ، ونائحات معولات ونادبات باكيات . وصارخات شاكيات .. ومنـهن الكاشفة عن ثدييها ترضع طفلا على يديها ، وغيرها ترضع طفلين فـي حـذاء ، وزوجها يضرب رأسها بالحذاء ، وأخـرى آخـذة بضفـيرة ضرتها ، ورضيعها يتلهف على ضرتها ، ومن بينـهن مـن يتقدمـها طليقها ، ويتبعها عشيقها .. الخ[٦٤] .

وقد رأى الشيخ محمد عبده أن علاج كل ذلك ينحصر في أن يلـزم كل مأذون أن يسأل قبل عقد الزواج لأى شخص غير معروف بـالثروة هل له زوجة أخرى فإذا كان له فما هى الطريقة فـي الإنفـاق علـى زوجاته وأولاده ، وعليه أن يثبت ذلك في ورقة العقد ، ثـم يجـب أن يُحدد حدّ معينا من الثروة لمن يتزوج أكثر من واحدة [٦٥] .

وتطرق التقرير إلى ضرورة إنشاء قلم للتفتيش والرقابة ليكـون رابطة بين نظارة الحقانية والمحاكم ، على أن يقـوم بـالمرور علـى المحاكم بصفة دورية ، ومتابعة مـا يصـدر إليـها مـن منشـورات وتعليمات[٦٦] .

تاسعاً : المحامون

وبالنسبة للمحامين أمام المحاكم الشرعية فقد وصفهم التقرير بـأن الخير فيهم قليل وأن شرهم أكثر من نفعهم وأن" أساس المرافعات عنـد أغلبهم الحيل والمشاغبات ويفترون على الشرع فيسـمون أبـا طيلـهم بالحيل الشرعية "كما أنهم يستخدمون لطف الحيلة في استمالة محـامى

الخصم واستجلاب عناية القضاة مدعين تقوى الله ومخافته والرغبة في خدمة المسلمين مع أنهم يبتزون أصحاب القضايا ، ويغالون في أتعابهم[٦٨] ويصعبون في الأمور والأحوال وينتقل غلمانهم "بين الجموع ويغدون فيمكرون ويكيدون ويتقلبون بين الخصوم ويحتالون فينخدعون ويغتالون"[٦٩] .

عاشرا : مأذونو عقود الزواج

أما عن مأذونى عقود الزواج "من يسمون بالفقهاء أى حفظة القرآن أو شئ منه[٧٠] " فقد وصفهم التقرير بالجهلة بكل ما فى الدين ، ولا يعرفون منه إلا ما ليس منه ، لذلك عمت الشكوى منهم في المدن والقرى لابتزازهم الناس خلال تحديدهم رسم العقود ، وطالب بأن يعين لكل مأذون مرتب يقبضه من الحكومة في كل شهر[٧١] .

وانتهى التقرير بالحديث عن لوائح المحكمة الشرعية فرأى أن تجمع لوائح ترتيب المحاكم الشرعية وأن يعاد النظر فيها من قبل علماء الشريعة ، وإقرارها من الجهات المسئولة[٧٢] تسهيلا لأمور التقاضى وحفاظا على حسن سير العدالة .

وعقب قيام الشيخ محمد عبده بتقديم هذا التقرير لنظارة الحقانية تشكلت لجنة برئاسة ناظر الحقانية وعضوية قاضى مصر وشيخ الجامع الأزهر ومفتى الديار المصرية وأحد أعضاء محكمة مصر العليا وأحد مفتشى نظارة الحقانية وأحد قضاة الاستئناف الأهلية والنائب العمومى[٧٣] للنظر فيه ودراسة محتوياته . وانتهى الأمر بالأخذ بما ورد فيه ، حيث أخذت نظارة الحقانية بآراء الشيخ محمد عبده وحزمت أمرها على إصلاح المحاكم الشرعية فقامت برفع مرتبات القضاة

والكتبة[٧٤] واهتمت بتعيين الأكفاء من الموظفين بيـــن كوادرهـــا[٧٥] ، ونظمت دور الحفظ بها وعملت على ترتيـــب دفاترهـــا وفهارســـها ، وأنشأت جهازاً للتفتيش القضائى لرصـــد أعمـــال المحـــاكم الشـــرعية والوصول إلى مواطن الضعف والكشف عنها ، كمـــا شـــكلت دوائـــر إبتدائية ودائرة إستئنافية تحكم بعد المداولة في القضايا الهامة ، وترتـــب لديها محامون أكفاء ، فساد النظـــام فيـــها خصوصـــا وقـــد انحصـــر اختصاصها في قضايا الأحوال الشخصية[*] .

ولم يتوقف الأمر على ذلك بل أخذت في التفكير في مقترح الشيخ محمد عبده بإنشاء مدرسة لتخريج القضاة الشرعيين الأكفاء بحيث يتلقى فيها الطلاب العلوم العصريـــــــة بجانـــــب العلـــوم الدينيـــة والآداب الإسلامية [٧٦] .وعدم التقيد بالأساليب الجافة القديمة التـــى تقـــف فـــي طريق إصلاح التعليم[٧٧] حتى يستطيع المتخرج فيـــها أن يحكـــم فـــي المواريث ، ويبرم العقود والمواثيق ، وينظـــر فـــي مشـــاكل الأســـرة والوصاية على التركات بطريقة علمية سليمة .

ونتيجة لذلك شكلت وزارة الحقانية فـــي أبريـــل ١٩٠٥م لجنـــة برئاسة الشيخ محمد عبده مفتى الديار المصرية وعضوية حسين رشدى القاضى بمحكمـــة مصر المختلطة وأميـــن ســـامى نـــاظر المدرســـة الناصرية ، والشيخ محمد زيد مدرس الشـــريعة الإســـلامية بمدرســـة الحقوق كما كلف أحمد سمير الموظف بالحقانية للقيام بعمـــل ســـكرتير اللجنة . وقد كلفت هذه اللجنة بتحضير لائحة للمدرسة المقترحة ووضع نظام للدراسة فيها ، وتحديد المواد الدراسية وبيان المؤلفات اللازمة لها

(*) انظر الكتاب الذهبى للمحاكم الأهلية حـ٢ ص ٣ .

ومدة الدراسة فيها وكيفية إدارتها وتقرير ميزانيتها[٧٨] . وقد قدم محمد عبده هذا المشروع إلى الحكومة[٧٩] قبل سفره إلى الإسكندرية بأيام قلائل حتى ازداد عليه المرض هناك وتوفى في ١١ يوليو ١٩٠٥م[٨٠] وعلى الرغم من ذلك فقد احتضن سعد زغلول ناظر المعارف وتلميذ محمد عبده هذه المشروع ، وعلى الرغم من محاربة الخديوى له وحرصه على استبقاء الأزهر في قبضته لإطلاق يده في اختيار القضاة الشرعيين والإشراف على المجالس الحسبية[٨١] فقد تحمس له سعد زغلول واعتبره مطلبا وطنيا يمكن عن طريقه تطهير المحاكم الشرعية مما ألم بها من مفاسد[٨٢] . وانضم إليه معظم النظار مما اضطر الخديو في نهاية الأمر إلى الرضوخ إلى رأيهم[٨٣] فصدر الأمر العالى بتاريخ ٢٥ فبراير ١٩٠٧م بإنشاء مدرسة القضاء الشرعى[٨٤] لتخريج القضاة والمفتين ووكلاء الدعاوى والكتبة الذين يصلحون للعمل في الدوائر الشرعية[٨٥] على أن تكون قسما من الأزهر على أن يتولى إدارتها ناظر يقوم ناظر المعارف بتعيينه[٨٦] .

وقد خرجت هذه المدرسة أجيالا من العلماء الأعلام الذين ارتفعوا بمكانة القضاء الشرعى في مصر ، وجددوا في الفكر الإسلامى ، وساهموا مساهمة ملحوظة في الحركة الوطنية فقد قدمت المدرسة للمجتمع قضاة مؤهلين تأهيلا مناسبا تجتمع في ثقافتهم روح الشريعة الإسلامية والعلوم العصرية مما كان له فضل كبير على النهضة القضائية التى تعاقبت على مصر ، فكانت ساحات القضاء الشرعى تزدهى بهم وبعد أن كان كتبة المحاكم الشرعية جهلاء ومعرفتهم بالقضاء ناقصة قدمت المدرسة للمجتمع كتبة لديهم الدراية الكاملة بنظام

المحاكم الشرعية هذا بجانب علمهم بالآداب الدينيـــة وفـق الشــريعة الإسلامية واللغة العربية [٨٧] .

وهكذا بذل المصلحون والمهتمون بأمر المحاكم الشرعية جهودهم من أجل الحفاظ على هذه المؤسسة القضائية ومواجهة شتى الظـــروف والضغوط التى حاولت النيل من القضاء الشرعى واستقلاليته حتى لــو جاءت هذه الضغوط من الخديو أو سلطات الاحتلال[٨٨] .

ومع ذلك فإن بقاء هذه المحاكم لم يستمر طويلا فقد ساد المحـــاكم الشرعية الإهمال مرة أخرى مما دفع ثوار يوليو إلـــى إلغائـــها بحجـــة إنحراف بعض قضاتها ، وأصبح القضاء الشرعى جزءا مـــن قضـــاة المحاكم الأهلية التى أصبحت بعد ذلك المحاكم التى تختص بـــالأحوال الشخصية بقسميها الولاية على النفس والولاية على المال .

الهوامش

---

(١)الرائد المصرى في ٥ ديسمبر ١٨٩٩ ص ٧٣٨ تحت عنوان "إصلاح المحاكم الشرعية" والمقتطف : المجلد ٢٤ لعام ١٩٠٠ تحت عنوان "باب التقريظ والانتقاد" ص ٢٥٣ ٠

(٢)تقلصت سلطات المحاكم الشرعية رسميا بعد انشاء المحاكم الأهلية في عام ١٨٨٣ فاقتصرت المحاكم الشرعية على النظر في الأحوال الشخصية من زواج وغيرهما ٠ مذكرات سعد زغلول حـ١ ص ١١٢ ، والوقائع المصرية ٣١ ديسمبر ١٨٨٣ ٠

(٣)المجلة التاريخية المصرية : المجلد الثانى والعشرون في ١٩٧٥ ٠ مقال للدكتور جمال المسدى بعنوان "الاحتلال والحركة الوطنية في مصر ص ص ٩٩-١٠٠ ٠

(٤)مذكرات سعد زغلول جـ١ ص ١١٢ ٠

(٥)حول تفاصيل ذلك أنظر محمود عاصم ، المرافعات في أشهر القضايا، المجموعة الجنائية الثانية ص ٢٨٤ ٠

(٦)كانت هناك محاولات سابقة لإصلاح أمور القضاء الشرعى في مصر ، ففى عهد إسماعيل أصدر المجلس الخصوصى في يناير ١٨٧٦ لائحة أوضح فيها ما وصلت إليه المحاكم الشرعية من تدهور ، ورأى في علاج ذلك أن يتم تعيينهم بأوامر عالية لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد بعد عقد امتحان لهم من مجموعة من العلماء ، المتصفين بالعفة والديانة والأهلية واللياقة لتلك الوظائف تسهيلا لإحقاق الحقوق كما رأى زيادة مرتباتهم لوقف تيار الرشوة الذى استفحل أمره بينهم ، وأن توضح لائحة رسوم ، وأن ترتب ميزانية لمرتبات القضاة والكتبة ٠ انظر : أمين سامى : تقويم النيل ، المجلد الثالث من الجزء الثالث ص ١٢٩٤ ؛ الكتاب الذهبى للمحاكم الأهلية ٠ حـ١ ص ٧٨ ٠

(٧)امين سامى : التعليم في مصر بين سنتى ١٩١٤-١٩١٥ ص ٩٣ ٠

(٨)تقرير مفتى الديار المصرية الأستاذ الشيخ محمد عبده في إصلاح المحاكم الشرعية ص ٤ ٠

(٩)أنظر ٠ دار الوثائق القومية : مجموعة ٩١ حقانية ، محفظة رقم ٨ /ك/٢ مستخرج من جلسة الإثنين ٢٤ جمادى الأولى ١٣٠٨ هـ / ٥ يناير ١٨٩١ تحت عنوان تقرير المستر سكوت ٠

(١٠) أبطل السلطان سليم نظام القضاة الأربعة ، وجعل قاضى القضاة من الأتراك وهو من المذهب الحنفى ، وكان له حق التصرف في الأمور الشرعية بدلا من قضاة مصر الأربعة .

(١١) المؤيد : في ٣٠ مايو ١٨٩٩ ، والرائد المصرى في ٢ يونيو ١٨٩٩ .

(١٢) أحمد شفيق : مذكراتى في نصف قرن حـ٢ ص ٢٧٩-٢٨٠ .

(١٣) أحمد أمين : زعماء الإصلاح في العصر الحديث ص ٣٤٤ والجدير بالذكر أن سلاطين آل عثمان كانوا يولون على الديار المصرية قاضيا يختارونه من قضاة الآستانة وكانت توليته لمدة سنة واحدة ، وانظر الكتاب الذهبى للمحاكم الأهلية حـ١ ص ٧٧ .

(١٤) المؤيد في ١٧ سبتمبر ١٩٠٧ تحت عنوان "المحاكم الشرعية" .

(١٥) المنار . المجلد العاشر ، الجزء الأول في ١٤ مارس ١٩٠٧ تحت عنوان "الأزهر ومدرسة القضاء الشرعى" ص ٤٩-٥٠ .

(١٦) عين شيخا للأزهر مرتين الأولى من ١٨٩٥ إلى ١٨٩٩ والثانية من نوفمبر ١٩٠٧ إلى ١٩٠٩ كما عين مفتيا للديار المصرية مع إبقاء مشيخه الأزهر في عهدته . إلياس زاخورا : مرآة العصر ص ١٩٠-١٩٢ .

(١٧) مذكرات سعد زغلول حـ١ ص ١١٢ .

(١٨) التقرير ص ١ .

(١٩) صدر الأمر العالى في ٣ يونيو ١٨٩٩ بتعيين الشيخ محمد عبده مفتيا للديار المصرية بمرتب (سبعون جنيها في الشهر) أنظر ملف خدمة وربط معاش الشيخ محمد عبده المحفوظ بدار المحفوظات العمومية رقم ٣٣٦٧٩ محفظة ٨٧٣ دولاب ٤٢ .

(٢٠) تشارلز آدمز : الإسلام والتجديد في مصر ص ٧٧ .

(٢١) المقتطف المجلد ٢٤ لعام ١٩٠٠ ص ٢٥٣ .

(٢٢) التقرير ص ١ .

(٢٣) قام السيد محمد رشيد رضا مؤسس مطبعة المنار بعمل مقدمة لهذا التقرير ونشره في عام ١٩٠٠ .

(٢٤) التقرير ص ٣ .

(٢٥) المقتطف : العدد السابق مارس ١٩٠٠ ص ٢٥٤ .

(٢٦) التقرير ص ٥ .

(٢٧) مذكرات سعد زغلول ص ١١٢-١١٣ .

(٢٨) التقرير ص ١٣ .

(٢٩) نفسه ص ١٤-١٥ .

(٣٠) مذكرات سعد زغلول حـ١ ص ١١٢-١١٣ .

(٣١) التقرير ص ١٤ والرائد المصرى في ٢٤ نوفمبر ١٨٩٩ ص٧١٨ .

(٣٢) بعد الغزو العثمانى لمصر أمر السلطان سليم الأول بجعل المذهب الحنفى هو المذهب الرسمى في مصر بدلا من الشافعى ومن ثم نصت لائحة المحاكم الشرعية في ١٧ يونيو ١٨٨٠ على أن تكون الأحكام من مذهب أبى حنيفة .

انظر : شفيق شحاته : تاريخ حركة التجديد في النظم القانونية ص ٤٣ .

(٣٣) التقرير ص ١٦ والجدير بالذكر أن بعض مرتبات كتبة المحاكم كانت تزيد عن مرتبات القضاة رغم أهمية وظيفتهم .

أنظر : تقرير سكوت المستشار القضائى الإنجليزى سابق الذكر .

(٣٤) التقرير ص ٢٩ .

(٣٥) التقرير ص ١٧ .

(٣٦) نفسه ص ٥ .

(٣٧) ضرب المويلحى مثالا على ذلك فذكر أن القاضى طلب أحد الكتبة ، فوجده راقدا لا يفيق من غفوته قبل أن يسيل الأفيون مع الدم في دورته ثم استيقظ الراقد بعد مدة يتثاءب ثم عاد إلى ما كان فيه من الثبات .

انظر : محمد المويلحى : حديث عيسى بن هشام ص ١٢٥ .

(٣٨) نفسه ص ١٢٤ .

(٣٩) التقرير : ص ٩ ، ١٠ .

(٤٠) نفسه .

(٤١) التقرير ص ١٨ .

(٤٢) المويلحى : مصدر سابق ص ١٢٦ .

(٤٣) التقرير ص ١٨ .

(٤٤) التقرير ص ٢١ .

(٤٥) التقرير ص ٦ .

(٤٦) نفسه .

(٤٧) نفسه ص ٢٢ .

(٤٨) نفسه ص ٢٣ .
(٤٩) نفسه ص ٢٧ .
(٥٠) المويلحى : مصدر سابق ص ١٠٣ ، ١١٠ .
(٥١) التقرير ص ٢٨ .
(٥٢) نفسه ص ٢٩ .
(٥٣) التقرير : ص ٣٢ .
(٥٤) نفسه ص ٣٨ .
(٥٥) المويلحى : مصدر سابق ص ١٠٥ .
(٥٦) التقرير ص ٤٤ .
(٥٧) نفسه ص ٤٥ .
(٥٨) نفسه ص ٥١ ، ٥٧ .
(٥٩) المويلحى : مصدر سابق ص ١٢٢ .
(٦٠) التقرير ص ٦٧ .
(٦١) نفسه ص ٦٩ .
(٦٢) نفسه ص ٧١-٧٢ .

والجدير بالذكر أن النديم كان قد سبق الشيخ محمد عبده في الحديث عن هذه المشكلة وحذر من إسراف المسلمين في تعدد الزوجات ، كما حذر من خطورة علة الطلاق على المجتمع . انظر من تراث عبد الله النديم . التنكيت والتبكيت ص ١٧ .

(٦٣) المويلحى : مصدر سابق ص ١٢٢ .
(٦٤) المويلحى : مصدر سابق ص ١٢١ .
(٦٥) التقرير ص ١٢٢ .

والجدير بالذكر أن عبد الله النديم كان قد طالب الحكومة ورجال الشرع بوضع حد لذلك حتى لا تتشرد الأسرات ويتحطم الأبناء ويساء فهم الدين .

انظر : التنكيت والتبكيت ص ١٧ .

(٦٦) نفسه ص ٧٦-٧٧ .
(٦٧) نفسه ص ٧٧ .
(٦٨) محمد المويلحى : مصدر سابق ص ١٠٢-١٠٥ .
(٦٩) نفسه ص ١٢٢ .
(٧٠) التقرير ص ٧٨ .

(٧١) نفسه ص ٨١ .

(٧٢) نفسه ص ٨٣ .

(٧٣) المؤيد في ٢٨ نوفمبر ١٨٩٩ .

(٧٤) المحاكم عدد ٦١٢ في ١٣ مايو ١٩٠٦ ، وعدد ٦٦٣ في أول ديسمبر ١٩٠٧ ، وعدد ٦٨٦ في ٢١ يونيو ١٩٠٨ .

(٧٥) الرائد المصرى في ٣٠ سبتمبر ١٩٠٢ .

(٧٦) المؤيد في ١٩٠٧/٥/٢٧ .

(٧٧) Lioyd : Egypt Since Cromer Vol 1 pp. 158-159 .

وانظر أيضا . Cromer : Abbas II

(٧٨) محمد رشيد رضا : تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده حـ٣ ص ٢٦٣ .

(٧٩) محافظ عابدين - تعليم عالى محفظة (١) تحت عنوان خطاب الشيخ محمد عبده إلى ناظر الحقانية بشأن مشروع لائحة لتأسيس مدرسة القضاء الشرعى .

(٨٠) تشارلز آدمز : مرجع سابق ص ٧٨ .

(٨١) عباس العقاد : سعد زغلول سيرة وتحية ص ١٢٠ .

(٨٢) مذكرات سعد زغلول حـ١ ص ١١٣ ، حـ٣ ص ٩٧ .

(٨٣) أحمد أمين : حياتى ، دار الكتاب العربى ، بيروت ١٩٧١ ص ١١٤ .

(٨٤) انظر الأمر العالى بإنشاء مدرسة القضاء الشرعى ، دار الوثائق - محافظ عابدين - تعليم عالى محفظة رقم (١) .

(٨٥) لتفاصيل ذلك أنظر كتابنا مدرسة القضاء الشرعى دراسة تاريخية لمؤسسة تعليمية ١٩٠٧-١٩٣٠ .

(٨٦) فهرست قوانين الحكومة المصرية الصادرة في سنة ١٩٠٧ ص٤

(٨٧) د. عبد المنعم الجميعى : مدرسة القضاء الشرعى ص ٥٩-٦٠ .

(٨٨) من الأمثلة على هذه الضغوط محاولات الخديو وسلطات الاحتلال الوقوف بجانب قضية زواج الشيخ على يوسف صاحب جريدة المؤيد ورفض القاضى الشرعى لهذه المحاولات وإصراره على موقفه .

للتفاصيل أنظر : أحمد شفيق ، مذكراتى في نصف قرن حـ٢ القسم الثانى ص ٦٠-٦٢ ، واللواء من ١٠ إلى ٣١ يوليو ١٩٠٤ وعدد ٥ أكتوبر ١٩٠٤ .

ثبت المصادر والمراجع

أولاً : وثائق غير منشورة :

دار الوثائق القومية بالقاهرة .

مجموعة ٩١ حقانية ، محفظة ٨ / ك / ٢ .

٢- دار المحفوظات العمومية .

ملف خدمة وربط معاش الشيخ محمد عبده ، محفظة ٨٧٣

دولاب ٤٢ رقم ٣٣٦٧٩ .

ثانياً : وثائق منشورة :

الأمر العالى بإنشاء مدرسة القضاء الشرعى ، القاهرة ١٩٠٧م .

فهرست قوانين الحكومة المصرية الصادرة في عام ١٩٠٧ م.

ثالثاً : التقارير :

تقرير مفتى الديار المصرية الأستاذ الشيخ محمد عبده في إصلاح المحاكم الشرعية .

رابعاً : المذكرات :

مذكرات سعد زغلول جـ١ ، جـ٣ تحقيق عبد العظيم رمضان القاهرة ، الهيئة العامة للكتاب ١٩٨٧ ، ١٩٩٠م .

خامساً : المراجع العربية :

- **أحمد أمين :** زعماء الإصلاح في العصر الحديث ، القاهرة ، النهضة المصرية ١٩٧١م.
- **أحمد شفيق :** مذكراتى في نصف قرن حـ٢ من القسم الثانى ١٩٠٣-١٩١٤م ، القاهرة ، الهيئة العامة للكتاب ١٩٩٨م .

احمد فتحي زغلول: المحاماة ،القاهرة ،مطبعة المعارف،١٩٠٠م

- **إلياس زاخورا :** مرآة العصر في تاريخ ورسوم أكابر الرجال بمصر ، القاهرة ، المطبعة العمومية ١٨٩٧م .
- **أمين سامى :** ١-التعليم في مصر بين سنتى ١٩١٤-١٩١٥م القاهرة ، مطبعة المعارف ١٩١٧م .

  ٢- تقويم النيل ، المجلد الثالث من الجزء الثالث القاهرة ، دار الكتب المصرية ١٩٣٦م .
- **تشارلز آدمز :** الإسلام والتجديد في مصر - ترجمة عباس محمود ، القاهرة ، ١٩٣٥م .
- **شفيق شحاته :** تاريخ حركة التجديد في النظم القانونية في مصر منذ مطلع القرن التاسع عشر ، القاهرة ، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، ١٩٦١م .
- **عباس العقاد :** سعد زغلول سيرة وتحية ، القاهرة ، مطبعة حجازى ، ١٩٣٦م .

- عبد الله النديم : التنكيت والتبكيت ، دراسة تحليلية للدكتور عبد المنعم الجميعى ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤م .

-عبد المنعم الجميعى : مدرسة القضاء الشرعى ، دراسة تاريخية لمؤسسة علمية ١٩٠٧-١٩٣٠م ، القاهرة ، مكتبة الخانجى ١٩٨٦م .

الكتاب الذهبى للمحاكم الأهلية : ١٨٨٣-١٩٣٣م ، جزءان المطبعة الأميرية ببولاق ١٩٣٧- ١٩٣٨م .

- محمد رشيد رضا : تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده حـ٣ القاهرة ، مطبعة المنار ١٣٢٤هـ .

- محمود المويلحى : حديث عيسى بن هشام أو فترة من الزمن القاهرة ، مطبعة مصر ، الطبعة الرابعة مع الرحلة الثانية .

- محمود عاصم : المرافعات في أشهر القضايا - المجموعة الجنائية الثانية ، القاهرة ، لجنة نشر الثقافة ، ١٩٣٥م .

سادساً : المراجع الأجنبية :

Cromer : Abbas II , London 1915 .

Lioyd : Egypt Since Cromer Vol 1 , London 1933 .

سابعاً : الدوريات :

الرائد المصرى : يونيو وديسمبر ١٨٩٩م ، سبتمبر ١٩٠٢م .

اللواء : يونيو وأكتوبر ١٩٠٤م .

المجلة التاريخية المصرية : المجلد ٢٢ لعام ١٩٧٥م .

المحاكم : مايو ١٩٠٦م ، ديسمبر ١٩٠٧م ، ويونيو ١٩٠٨م .

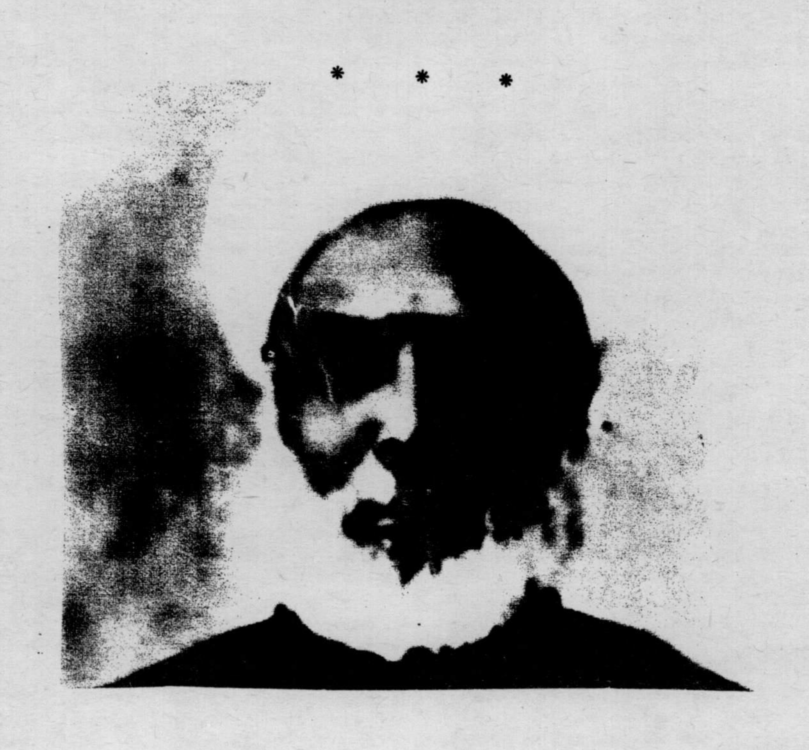
المقتطف : المجلد ٢٤ لعام ١٩٠٠م .

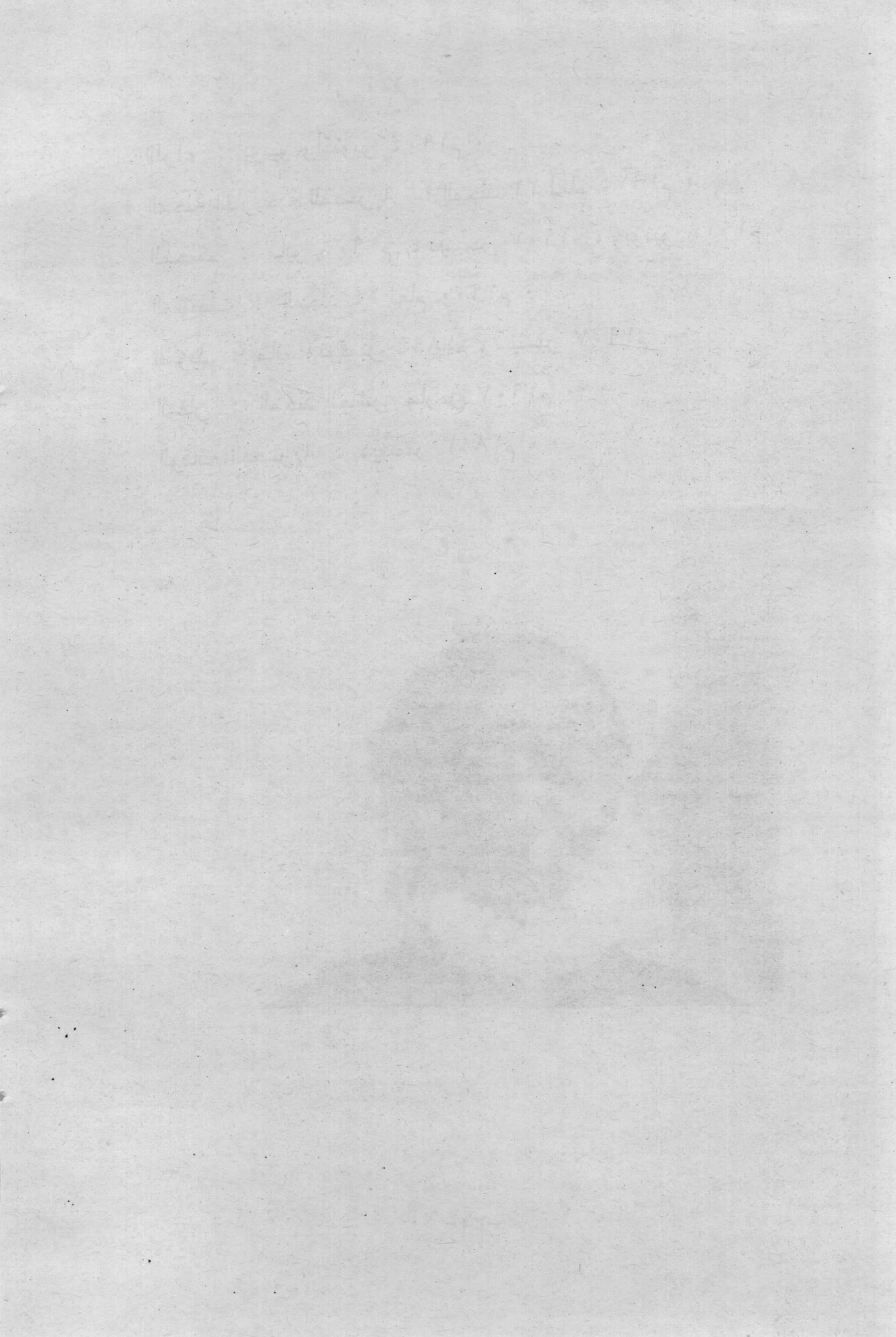
المؤيد : مايو ونوفمبر ١٨٩٩م ، سبتمبر ١٩٠٧م .

المنار : المجلد العاشر مارس ١٩٠٧م .

الوقائع المصرية : ديسمبر ١٨٨٣م .

* * *





ثانياً : مدرسة القضاء الشرعي
١٩٠٧ - ١٩٣٠
الفصل الأول

فكرة انشاء مدرسة القضاء الشرعى

نبتت فكرة انشاء مدرسة للقضاء الشرعى فى مصر بعد الشكوى من الخلل فى نظام المحاكم الشرعية والحيف الذى وقع على الناس نتيجة لجهل قضاتها ونقص علومهم فى تسيير أمور هذه المحاكم بما يتفق وروح الشريعة الاسلامية وعدم الاهتمام بتأهيلهم التأهيل المناسب ، واعوجاج سير بعضهم الآخر ، ودخول الرشوة فى تعيين العديد منهم حتى ضج الناس بالشكوى من ضياع حقوقهم وملاقاتهم الصعاب فى سبيل نيلها .

وكان أول من فكر فى اصلاح أمور القضاة الشرعيين فى مصر عن طريق تكوينهم علميا هو على باشا مبارك الذى أنشأ فى عام ١٨٨٨ قسما للقضاء والافتاء داخل مدرسة دار العلوم ، وذلك لتخريج طلاب يصلحون تولى وظائف القضاء والافتاء والنيابة بالمحاكم الشرعية ، ونظرا لمعارضة علماء الأزهر لهذا القسم واعتراض لجنة انتخاب القضاة الشرعيين على تعيين خريجيه فانه لم يستمر طويلا حيث قرر مجلس النظار الغاءه فى فبراير ١٨٩٥ (١) بيد أن الشكوى من تردى أحوال المحاكم الشرعية وابراز ذلك على صفحات الجرائد وفى المجالس النيابية وشكوى المستر سكوت Scott المستشار القضائى وغيره من المسئولين من سوء أحوال هذه المحاكم ودعوته الى تعيين خريجى مدرسة الحقوق

---

(١) أمين سامى : التعليم فى مصر بين سنتى ١٩١٤ ، ١٩١٥ القاهرة — مطبعة المعارف ١٩١٧ ص ٩٣ .

—

الخديوية فى وظيفة القضـــاة الشرعيين [٢] حتى يتم سد النقص فى المحاكم الشرعية كل أولئك دفع مجلس شـورى القوانين الى الدعوة لانشاء مدرسة للقضاء يتلقى فيها طلابها دروســا فى نظـام المحاكم واللوائح المعمول بها وطرق المرافعة والقانون الادارى وتحرير المحاضر وغير ذلك من المواد المتعلقة بادارة السلك القضائى حتى يتأهلوا لوظائف القضاة والمحامين والكتبة على أن تكون قسما من الأزهر [٣] .

وبالرغم من تأييد الشيخ محمد عبده مفتى الديار المصرية فى ذلك الوقت لهذه الفكرة فانه كان يرى تعذرها داخل الأزهر الذى كـان رجاله يرفضون ادخال العلوم الحديثة فيه خصوصاً وأنه لقى من العنت الـكثير فى هذا السبيل ، واحتمل كثيرا من المشقة وأوذى فى نفسه وعقيدته حينما أراد ادخال العلوم الحديثة فى الأزهر ، وضاع صوته الاصلاحى وسط ضوضاء معارضى التجديد . نظرا لهذا كله فاننا نجده يتجه الى البحث عن طريق آخر غير الأزهر لتنفيذ برنامج الاصــلاح فى المحاكم الشرعية ، وقد أتيحت له الفرصة حينما عهدت اليه نظـارة الحقانية بالبحث عن الطرق الموصــلة لاصلاح المحاكم الشرعية فكتب تقريره المشهور بعد قيامه بزيارات ميدانية لهذه المحاكم فى ريف مصر وحواضرها ، ومقابلاته للعديد من قضاتها ومعاونيهم ، واطلاعه عــلى سجلاتها ومضابطها أوضح فيه الخلل الموجود فيها وأشار الى أن الاصلاح لا يتم الا بانشاء مدرســة لتخريج القضـاة الشرعيين الأكفاء الذين يصلحون لتولى تلك المناصب على أسس علمية سليمة خصوصـا وأن

---

(٢) المنار : المجلد العاشر . الجزء الأول فى ١٤ مارس ١٩٠٧ تحت عنوان « الأزهر ومدرسة القضاء الشرعى » وقد اعترض الشيخ محمد عبده على ذلك بحجة أنه اذا نفذ هذا المشروع قضى على الأزهر .

(٣) مجلس شورى القوانين : محضر جلسة السبت ٢ أبريل ١٩٠٤ ص ٣٧ .

القضاة الحاليين لم يسبق لهم شيء من التعليم الذى يؤهلهم لتولى مناصب القضـــاة [٤] .

ورأى محمد عبده أن يتلقى الطلاب فى هذه المدرســة العلــوم العصرية بجانب العلوم الدينية فيتلقون بجانب الفقه والمعاملات والآداب الدينية الحســاب والتاريخ وتقويم البلدان والمعارف القضــائية حتى يستطيع المتخرج منها أن يحكم فى المواريث ويبرم العقود والمواثيق ، وينظر فى مشــكلات الأسرة والوصــاية على التركات بطريقة علمية سليمة [٥] .

وقد اتفق مع الشيخ محمد عبده فى رأيه اللورد كرومر المعتمد البريطانى فى مصر والذى كان يرى أن ما يسود المحاكم الشرعية من عيوب ومشاكل وسوء ادارة يرجع الى عدم وجود الرجال الأكفاء المؤهلين لتولى وظائف القضـــاء ، وعــدم تأهيلهم التأهيل المناســب وتوقف دراساتهم على العلوم الدينية دون العصرية واقتصار تعيين القضاة على طبقة المعممين [٦] ومن ثم فقد رأى ضرورة ادخال العلوم العصرية بجانب علوم الأزهر وعدم التقيد بالأساليب الجافة القديمة التى تقف فى طريق أى اصلاح حقيقى فى التعليم ، واصلاح أمور التعليم العلمانى [٧] .

ونتيجة لذلك شكلت وزارة الحقانية فى ابريل ١٩٠٥ لجنة برئاسة الشيخ محمد عبده مفتي الديار المصرية وعضوية حسين رشدي القاضى بمحكمة مصر المختلطة وأمين سامى ناظر المدرسة الناصرية والشيخ محمد زيد مدرس الشريعة الاسلامية بمدرسة الحقوق كما كلف أحمد

---

(٤) تقرير فضيلة مفتى الديار المصرية الأستاذ الشيخ محمد عبده فى اصلاح المحاكم الشرعية ، القاهرة ــ مطبعة المنار ١٩٠٠ ص ١١ ــ ١٤ .

(٥) عباس محمود العقاد : عبقرى الاصلاح والتعليم الامام محمد عبده بيروت دار الكتاب العربى ١٩٧١ ص ١٥٢ .

(6) Cromer : Abbas II, London, 1915.

(7) Lioyd : Egypt Since Cromer. Vol 1, pp. 158-159.

سمير أفندى الموظف بالحقانية للقيام بعمل سكرتير اللجنة وقد كلفت هذه اللجنة بتحضير لائحة للمدرسة المقترحة ، ووضع نظام للدراسة فيها ، وتحديد المواد الدراسية وبيان المؤلفات اللازمة لها ومدة الدراسة فيها وكيفية ادارتها ، وتقرير ميزانيتها [٨] .

وفى ١٧ مايو اجتمعت هذه اللجنة ، وتوالت اجتماعاتها ، وقد ساعدها كرومر فى مهمتها بما كان يجمعه لها من نظم وبرامج المدارس المشابهة لهذه المدرسة فى الدول الأخرى حتى يمكنها اختيار النظم المثلى للمدرسة المنشودة ويؤكد لنا ذلك اتصاله بالبارون كالى حاكم البوسنة للتعرف منه على نظام كلية القضاء التى أنشأتها حكومة النمسا فى سيراجيفو لتخريج قضاة الشرع المسلمين ، والتى كانت قد أثبتت كفاءتها ونجاحها ثم وضع المعلومات التى وصلته عن هذه الكلية تحت تصرف الشيخ محمد عبده واللجنة المكلفة بوضع نظام لمدرسة عصرية للقضاء الشرعى تلائم ظروف مصر وحاجاتها [٩] .

وفى الأسبوع الأخير من شهر يونية ١٩٠٥ اختتمت اللجنة جلساتها ، وقدمت تقريرها لناظر الحقانية أرفقت به مشروع لائحة لتأسيس المدرسة ، واقترحت جعل تبعية المدرسة لنظارة الحقانية نظراً

---

(٨) محمد رشيد رضا : تاريخ الأستاذ الامام الشيخ محمد عبده . الجزء الثالث القاهرة ـ مطبعة المنار ١٣٥٠ هـ ص ٢٦٣ .

(9) Blue Books : Reports by His Majesty's Agent and Consul — General on the Finances, Administration and condition of Egypt and the Sudan. 1905 p. 49.

والجدير بالذكر أن اللورد كرومر فعل مثل ذلك عندما تم التفكير فى انشاء جامعة بمصر فقد طالب بالتعرف على النظم الخاصة بجامعة عليكرة بالهند حتى يمكن التعرف على تاريخ انشاء الجامعات فى البلدان الأخرى . أنظر : د. عبد المنعم الجميعى . الجامعة المصرية القديمة نشأتها ودورها فى المجتمع . القاهرة ، دار الكتاب الجامعى ص ١٦ .

لأن المحاكم الشرعية نفسها تابعة للحقانية ، وذلك حتى تكون بمنأى عن أى نقد يوجه اليها وطلبت أن تكون ادارتها لمن يتولى افتاء الديار المصرية لتبقى مدرسة شرعية دينية محضة ، كما رأت أن يقتصر اختيار طلاب المدرسة على أصحاب المذهب الحنفى نظرا لأنه المذهب المعمول به فى المحاكم وادارات الحكومة ، يضاف الى ذلك أن اللجنة وضعت جدولا ببيان الدروس التى سيتم تدريسها [١٠] فأوصت بعدم اقتصار التدريس فى المدرسة المقترحة على العلوم الدينية بل تضاف اليه الدروس الدنيوية حتى يتم تأهيل الكفاءات المناسبة لمناصب القضاة ، وطالبت بجعل التعليم فى هذه المدرسة مجانيا ، وأن يعطى للطلبة مكافئات شهرية على غرار الأزهر فى ذلك الوقت ، وطالبت اللجنة أيضا بأن تسند مهمة تدريس الفقه ولوائح المحاكم الشرعية الى عدد من علماء الأزهر الذين تولوا مناصب القضاء من قبل وخبروا الشريعة الاسلامية علما وعملا على أن يكون للحكومة رقابة حقيقية على الامتحانات [١١] .

ولم يفت اللجنة أن تطالب بتشجيع النابهين من طلاب هذه المدرسة فرأت أن من يحرز فوق ثلاثة أرباع مجموع درجات مواد الامتحان النهائى يعين فى وظائف القضاء والافتاء أما من يحرز ما دون ذلك فيعين فى وظائف المحامين والكتبه [١٢] .

وسارت أمور تأسيس هذه المدرسة فى طريق التنفيذ الفعلى الا أن وفاة الشيخ محمد عبده فى عام ١٩٠٥ قد أدى الى تجمد الوضع بعض الوقت وتأخير تنفيذ المشروع حتى ظن البعض أن المشروع قد أصبح فى خبر كان بوفاة صاحبه ولكن ما لبث أن بدأ رشيد رضا يعيد

---

(١٠) دار الوثائق : محافظ عابدين . محفظة تحت عنوان « تعليم عالى » خطاب مرسل من الشيخ محمد عبده الى ناظر الحقانية بخصوص مشروع لائحة لتأسيس مدرسة القضاء الشرعى .

(١١) أمين سامى : المرجع السابق ص ٩١ ، ٩٣ .

(١٢) نفسه ص ٩٤ .

الفكرة الى الأذهان ، ويروج لها على صفحات مجلة المنار [١٣] مشيرا الى أهمية اصلاح حال القضاة الشرعيين الذين ضجت منهم الأمة ؛ ونتيجة لذلك تبنى المشروع وأخرجه الى حيز الوجود سعد زغلول تلميذ محمد عبده وأحد المتحمسين لأفكاره ، وقد أعطى وجوده على رأس نظارة المعارف دفعة قوية للاسراع فى تنفيذ هذا المشروع [١٤] فقد انتهز فرصة شكوى مجلس شورى القوانين من سوء نظام المحاكم الشرعية ، وتشجيع اللورد كرومر للمشروع فأعرب عن تحمسه للمشروع ورصد له مبلغ ٨٥٧٤ جنيها من ميزانية المعارف عن عام ١٩٠٧ [١٥] .

ونظرا لترويج سعد زغلول لفكرة المشروع فقد وقف بجانبه الشيخ حسونة النواوى شيخ الجامع الأزهر [١٦] الذى اقتنع بالفكرة وسار بجانبها مع سعد زغلول فى بداية الأمر فى صدق واخلاص دون أن يعبأ بوعيد ولا تهديد [١٧] حتى برزت الفكرة الى حيز الوجود .

وبالرغم من ذلك فقد عارض الفكرة بعض رجالات الأزهر من ذوى الغايات الذين أحسوا بالصدمة وخيبة الأمل لاعتقادهم أن فى انشاء

---

(١٣) انظر على سبيل المثال عدد ذى الحجة ١٣١٦هـ .

(14) Dunlop, Douglas : Notes on the Progress and condition of Public Instructions in Egypt 1907, p. 69.

وأيضا ، محمد رشيد رضا : المرجع السابق حـ ١ ص ٥٥٧ .

(١٥) محمد أبو الاسعاد : تاريخ التعليم فى مصر تحت الاحتلال البريطانى ١٨٨٢/١٩٢٢ رسالة ماجستير غير منشورة بآداب عين شمس ص ٢٤٨ .

(١٦) تولى مشيخة الأزهر مرتين الأولى كانت فى الفترة من ١٨٩٦ الى ١٩٠٠ والثانية كانت خلال انشاء المدرسة .

للتفاصيل أنظر : وزارة الأوقاف وشئون الأزهر : الأزهر تاريخه وتطوره ١٩٦٤ ص ٣٢٨ — ٣٢٩ .

(١٧) الثقافة : العدد ٨٧ فى ٢٧ أغسطس ١٩٤٠ مقال لاحمد أمين تحت عنوان « سعد ومدرسة القضاء » .

هـذه المدرسة خطرا على الأزهر نفسه حيث أنها ستسلب منه شيئا هاما وهو الاعداد لمناصب القضاء الشرعى والمحاماة بعد أن سلبته دار العلوم من قبل وظائف مدرسى اللغة العربية ولم يعد أمام الأزهريين باقيا سوى وظائف الامامة والخطابة والمساجد .

ومن هنا فقد صبوا جام غضبهم على دعاة انشاء هذه المدرسة ووضعوا أمامها العقبات والعراقيل ، وحاولوا احباط مساعيهم واتهموهم بالكفر والضلال [18] ولم يدخروا وسيلة لمقاومتهم ، فبدأت الحركات المناهضة للمشروع تتزايد فى الاسكندرية ومنها امتدت الى القاهرة والجوامع المشهورة فى مختلف أنحاء البلاد بقصد اثارة رجال الدين وحملهم على مقاومة المشروع والاعتراض عليه من الوجهة الدينية نظرا لأنها الجهة التى يتحاشى ولاة الأمور التعرض لها [19] ولكى يفوت هؤلاء المعارضون على دعاة انشاء المدرسة مسعاهم لم يعترضوا على تحديث الأزهر بل طالبوا بأهمية مسايرته للنهضة العلمية ، وأن يخرج من عزلته حتى لاتستغنى الحكومة عن خريجيه ، وحتى يظل لواء الحياة العلمية والفكرية معقودا له فى مصر والعالم الاسلامى [20] .

ومن أجل ذلك رأى رجال الأزهر أنه لكى يؤول اليهم مصير التعليم فى مصر مرة أخرى ألا تقتصر دروس الأزهر على العلوم

---

(١٨) الجريدة فى ٣٠ مارس ١٩٠٧ .

(١٩) الأخبار العدد ١٣٨ فى الجمعة ٩ أغسطس ١٩٠٧ تحت عنوان « أثر لسعد باشا زغلول ــ مدرسة القضاء الشرعى » .

(٢٠) الهلال ، تقويم الهلال ١٩٣٨ ص ١٢١ مقال للشيخ محمود أبو العيون شيخ علماء الاسكندرية تحت عنوان « نهضة الأزهر فى القرن العشرين » .

الدينيــة بل يضم الى جانب ذلك العلوم العصرية حتى يصبح جامعــة شــاملة [٢١] .

ونظرا لهذه الضجة التى أثارها الأزهريون تراجع شيخ الأزهــر عن موقفــه المؤيد للمشروع بحجة أنه عندما عرض عليه لم يقرأه بل قرىء عليه ، وطالب بأن يعاد النظر فيــه قبل أن يوافق مجلس النظار عليه [٢٢] ومن هنــا ترددت الشائعات بأن المشروع سيرجأ ، وبــدأت بعض الجرائد تروج لذلك [٢٣] .

وقــد أيد الخديو عبــاس الثانى هؤلاء المعارضين فى موقفهم وأعرب عن عدم ارتياحه لفكرة انشاء المــدرسة مشيرا الى أن فصــل القضاة الشرعيين عن الأزهر بالرغم من رفض معظم العلماء لهذه الفكرة ومقاومتهم لها « سيجعل البعض يوصم القاضى المتخرج من المــدرسة المقترحة بأنه كافر » [٢٤] .

وقد يثير معارضة الخديو لهــذا المشروع التساؤل عن الأسـباب الحقيقية التى دفعته للمعارضة .

الواقع أن الخديو بالرغم من اقتنــاعه بانشاء مدرســة لتكوين القضاة [٢٥] فانه قــد رأى فى استحسان الانجليز لانشاء هذه المدرسة
ودعوته إلى إنشاء مدرسة مستقله لهم يقصدها كل من يحصل على شهادة العالمية من الأزهر ، ويريد التوظف فى القضاء.

(٢١) الهداية : حـ ١ عــدد نوفمبر وديسمبر ١٩١٠ ص ٦٣٠ مقــال للشيخ عبد العزيز جاويش تحت عنوان « المشروع الأزهــرى ومدرســة القضاء الشرعى » .

(٢٢) الأخبار : المقال السابق ذكره .

(٢٣) المنار : المقال السابق ذكره ص ٥٥ .

(٢٤) أحمد شفيق : مذكراتى فى نصــف قرن . القــاهرة ــ القسم الثانى ــ الجزء الثانى ــ الطبعة الأولى . مطبعة مصر ١٩٣٦ ص ١١٢ .

(٢٥) المنار : المجلد العاشر ــ الجزء العاشر فى ٥ ديسمبر ١٩٠٧ تحت عنوان « اصلاح الأزهر » .

ماقد يؤدى الى اطلاق يدهم ويد المتعاونين معهم فى اختيار القضاة الشرعيين والاشراف على المجالس الحسبية وما يعهد اليها من محاسبة الأوصياء على التركات والنظار على الأوقاف [٢٦] فى حين كان الأزهر وديوان الأوقاف ووجود قاض على رأس المحاكم الشرعية مستسلم له كل الاستسلام هو آخر ماتبقى له من مصالح أطلقت فيها يده ، ولم تمسها يد الانجليز نظراً لصفتها الدينية . وكانت هذه المصالح وسيلة لتنفيذ مآرب الخديو فى جمع المال واغناء نفسه ، هذا الى جانب أن فكرة انشاء المدرسة نبعت من فكر الشيخ محمد عبده ، واحتضنها بعد وفاته تلميذه سعد زغلول والخديو يكره كل منهما كرها شديدا [٢٧] .

يضاف الى ذلك أن الخديو كان يرى فى الأزهر قوة دينية يمكنه الانتفاع بها فى صراعاته السياسية مع الانجليز كما أنه أراد أن يستمد من سمعة الأزهر وعلمائه فى العالم الاسلامى سندا دينيا يساعده فى الوصول الى منصب الخلافة الذى كان يسعى اليه [٢٨] .

ونتيجة لذلك أمر الخديو بعقد اجتماع لمجلس النظار تحت رئاسته فى ٢٥ يناير ١٩٠٧ لمناقشة المشروع ، وخلال الاجتماع دارت مناقشات طويلة وحادة أدار فيها الخديو دفة الاجتماع فى غير صالح المشروع ، وأبدى اعتراضاته الشديدة عليه مستندا فى ذلك الى عدم رضاء رجال الدين عنه ، وطالب بارجاء النظر فيه على أمل أن يؤول التأجيل الى

---

(٢٦) عباس محمود العقاد : سعد زغلول سيرة وتحية ، القاهرة — مطبعة حجازى ١٩٣٦ ص ١٢٠ .

(٢٧) أحمد أمين : حياتى ، بيروت — دار الكتاب العربى — الطبعة الثانية ١٩٧١ ص ١١٤ .

(٢٨) عباس محمود العقاد : عبقرى الاصلاح والتعليم الامام محمد عبده ص ١٦٣ .

الاحباط . ولكن سعد زغلول كان للخديو بالمرصاد فعارض رأيه . ودافع عن فكرة المشروع بطريقة وان كانت قد أدت الى استياء الخديو كثيرا الا أنها جعلت النظار يرجحون رأى سعد زغلول ، ويقفون مؤيدين له فى دفاعه عن المشروع اللهم سوى حسين فخرى ناظر الأشغال الذى وقف بجانب الخديو [٢٩] مما أدى فى نهاية الأمر الى اقرار المشروع وموافقة الخديو عليه مكرها [٣٠] .

وقد اختلفت الآراء حول المناقشة الحادة التى دارت بين سعد والخديو أثناء مناقشة المشروع فذكر البعض أن سعد خرج عن حدود اللياقة أثناء اجتماع مجلس النظار حيث نسى نفسه ، وأخذ يضرب على المنضدة المجتمع حولها النظار قائلا فى وجه الخديو دعنى أدافع عن مشروعى مما أثار استياء الخديو [٣١] وجعله يهمس فى أذن مصطفى فهمى رئيس مجلس النظار بقوله « يظهر ان نسيبك لم ينس المحاماة » ومع أن عباس العقاد ينفى ذلك القول موضحا أن سعد لم يضرب على منضدة الاجتماع بيده ، وان الخديو لم يعرض بسابق عمل سعد زغلول فى المحاماة ، وان كل ماحدث هو أن سعد لاحظ فى الخديو ميلا واضحا لرفض المشروع ويأبى المناقشة فيه فطلب منه أن تكون المناقشة حرة حتى يمكنه معرفة المانع من تنفيذ المشروع مما أدى الى غضب الخديو واحمرار وجهه [٣٢] الا أن واقع الأمر أن سعد زغلول أوضح فى مذكراته أنه ضرب على المنضدة بيده بالفعل فقال « ان الذات العلية غير راضية عنى لأنى خرجت فى حضرتها عن

---

(٢٩) مذكرات سعد زغلول ، كراسة رقم ١١ ص ٥٦١ ، وكراسة رقم ١٤ ص ٧٣٢ .

(٣٠) أحمد شفيق : المرجع السابق ص ١١٢ .

(٣١) الثقافة : العدد ٨٧ فى ٢٧ أغسطس ١٩٤٠ مقال للاستاذ أحمد أمين تحت عنوان « سعد ومدرسة القضاء » .

(٣٢) عباس العقاد : سعد زغلول سيرة وتحية ص ١٢١ .

حدود اللياقة حيث ضربت على الطاولة بيدى أثناء جلسة مجلس النظار والمناقشة فى مشروع مدرسة القضاء وأنه متأثر من ذلك » [٣٣] .

والسؤال الذى يطرح نفسه هو لماذا جرؤ النظار بما فيهم رئيسهم على مخالفة رأى الخديو ووقفوا بجانب سعد زغلول ؟

الواقع أن النظار عندما استمعوا الى دفاع سعد زغلول عن المشروع ولهجته الشديدة الممزوجة بالحزم والعزم أمام الخديو توقعوا أنه كان مؤيدا بقوة المعتمد البريطانى الذى كان يقف بجانب انشاء هذه المدرسة مما جعلهم يوافقون على المشروع ، ومع أن عباس العقاد أوضح أن المعتمد البريطانى لم يفاتح سعد فى هذه المسألة الا بعد أن علم بما دار بينه وبين الخديو من المستشار المالى الذى كان يحضر جلسات مجلس النظار [٣٤] فاننا نرى أن اهتمام الانجليز بهذا المشروع كان واضحا ، وأنهم بسلبهم لسلطة الخديو بعد اصطدامه معهم خلال الأزمة الوزارية ١٨٩٣ ، وأزمة الحدود ١٨٩٤ [٣٥] وارغامهم له على اتباع مبدأ المسئولية الوزارية ، واحترام رأى نظاره كل ذلك قد زعزع موقف الخديو أمام النظار مما شجع سعد زغلول على معارضته والخروج معه على حدود اللياقة ، ووقوف النظار بجانب الرأى المخالف لرغبة الخديو .

وقد يتهم سعد بعض أعدائه فى وطنيته لوقوفه بمساندة

---

(٣٣) مذكرات سعد زغلول من ١١ ابريل ١٩٠٧ الى ٦ يناير ١٩٠٨ ص ٢٥٩ .

(٣٤) عباس العقاد : المرجع السابق ص ١٢١ .

(٣٥) للتفاصيل أنظر : د. عبد المنعم الجميعى : الخديو عباس الثانى والحزب الوطنى ١٨٩٢ — ١٩١٤ — القاهرة دار الكتاب الجامعى صص ٦٥ — ٧٥ .

الانجليز ومباركتهم ضد رغبة الخديو ولى الأمر الشرعى الا أن سعد زغلول كان كأستاذه الشيخ محمد عبده يستفيد من صداقة اللورد كرومر لخدمة بلاده واصلاح شئونها دون أن يؤدى ذلك الى تنازله عن وطنيته أو زحزحته عن حدود الكرامة ، وقد ظهر ذلك واضحا فى موقفه من دنلوب مستشار المعارف الانجليزى وغيره من المواقف الوطنية التى اشعلت نيران ثورة ١٩١٩ حقيقة أن سعد زغلول عارض الملك فؤاد بعد ذلك دون أن يكون مستندا على قوة الانجليز ، ولكن الموقف يختلف هنا فقد كان سعد فى ذلك الوقت زعيما للأمة أما فى خلال دفاعه عن انشاء المدرسة فلم يكن قد ظهر كزعيم وطنى ، بل كانت ظروف مصر السياسية فى ذلك الوقت شديدة الحساسية بالنسبة له خصوصا وان اشتراك شقيقه فتحى زغلول فى محاكمات دنشواى كان قد أثار الشكوك حوله .

وعلى كل حال فقد تمت الموافقة على المشروع الذى وضع أساس فكرته الشيخ محمد عبده بعد كفاح كبير لم يكن الاقدام عليه من الهنات الهينات خصوصا وأن انشاءها كان يمس الأزهر ويسلبه أغلى اختصاصاته وهو تخريج القضاة الشرعيين فصدر الأمر العالى المؤرخ ١٢ محرم ١٣٢٥ الموافق ٢٥ فبراير ١٩٠٧ موقعا عليه من الخديو عباس الثانى ومصطفى فهمى رئيس النظار وسعد زغلول ناظر المعارف بانشاء مدرسة القضاء الشرعى متضمنا أربعا وعشرين مادة يتضح منها أن الغرض من هذه المدرسة هو تخريج القضاة والمفتين وأعضاء (فى المحاكم) ووكلاء دعاوى (محامين) وكتبه للمحاكم الشرعية يصلحون للعمل فى الدوائر الشرعية [٣٦] ويكون عندهم من العلم مايعطيهم المنزلة التى تليق بهم .

---

(٣٦) مدرسة القضاء الشرعى : أمر عال بانشاء مدرسة القضاء الشرعى ، القاهرة ١٩٠٧ ص ٣ .

الفصل الثانى

أساتذة المدرسة وطلابها ومناهجها الدراسية

اختار سعد زغلول لهذه المدرسة مجموعة من الأساتذة مختلفة التكوين العلمى والفكرى بطريقة لم يكن لها شبيه فى أى مدرسة أخرى فكان منهم لابسو الزى الأفرنجى الذين تخرجوا فى جامعات أوربا ، وجاءوا بفكر جديد وبطرق جديدة فى التدريس تقوم على التجربة والمشاهدة والتمحيص والتحليل ومن أمثال هؤلاء أحمد فهمى العمروسى الذى قام بتدريس علم الطبيعة بالمدرسة بعد دراسته فى فرنسا، وعلى بك فوزى الذى قام بتدريس التاريخ فى المدرسة بعد انتهاء بعثته فى انجلترا ، وبجانب هؤلاء كان يوجد المطربشون الذين انتدبوا من مدرسة الحقوق ومن نظارة المعارف ومن دار العلوم أمثال الشيخ محمد الخضرى والشيخ محمد المهدى والشيخ أحمد ابراهيم والأستاذ محمد زيد والشيخ حسن منصور ، كما كان يوجد المعممون الذين تربوا تربية أزهرية ، وارتبطوا أشد الارتباط بالأزهر وعلومه هذا بالاضافة الى بعض كبار رجالات القضاء الأهلى الذين انتدبوا للتدريس بالمدرسة أمثال أحمد قمحة ، وأحمد أمين وغيرهما ، ولكل من هؤلاء فكره الخاص ، وعقليته التى يرى فيها الدنيا من زاوية مختلفة عن الآخر، كما كان له طريقته المختلفة فى التدريس ، كل ذلك أدى الى تنوع الثقافات لدى الطلاب ، وتعدد مداركهم ، كما أوجد بينهم تيارات مختلفة تتنازع مناهج التعليم وطرق التفكير فالأساتذة الأزهريون كانوا يدرسون التفسير والحديث والتوحيد من الكتب الصفراء التى تضم متنا وشرحا وحاشية ، ويبثون فى نفوس الطلاب من طرف خفى تقديس هذه المؤلفات ومؤلفيها ، ودنياهم كلها هى الأزهر وما

حوله ، ومن أقوى حججهم على صحة الرأى أنه ورد فى كتاب من الكتب القديمة ، ورجال دار العلوم لم يلتزموا عبارات الكتب وان التزموا موضوعاتها ، وكان يضعون مذكراتهم بأنفسهم يعتمدون فيها على الكتب القديمة ، ولكنهم يعرضونها عرضا جديدا ، ولهم علم بالدنيا وتجارب مع الحياة استمدوها من أعمالهم ومناصبهم أكثر من علم الأزهريين يضاف الى ذلك مجموعة ثالثة من الأساتذة منهم طائفة من كبار رجال القضاء الأهلى قاموا بتدريس مقدمة القوانين ونظام المحاكم واختصاصاتها فيقربون الى أذهان طلابهم الى جانب القضاء الأهلى أصول القوانين وأصول الفقه [1] وبالاضافة الى هؤلاء كانت هناك مجموعة رابعة تتولى تدريس العلوم كالطبيعة والحساب والجبر والهندسة والانسانيات كالتاريخ والأخلاق وليس عندهم من فكرة صحيحة الا ماقام البرهان على صحتها ودلت التجارب على ثبوتها .

وبالرغم من اختلاف كل مجموعة من هذه المجموعات عن الأخرى، فقد نجح كل هؤلاء فى المواءمة بين القديم والحديث ، وارتفعوا بمكانة القضاء الشرعى فى البلاد ، وعنوا بتشكيل قضاة يجمعون بين عمق البحث وحرية الفكر حلوا مكان القضاة الذين عمت منهم الشكوى .

وقد استمر عدد أساتذة هذه المدرسة فى التزايد فبعد أن كان عددهم فى عام ١٩٠٨ أربعة وعشرين أستاذا منهم أحد عشر من علماء الأزهر ازداد عددهم فى عام ١٩٠٩ الى واحد وثلاثين أستاذا منهم أربع وعشرون من علماء الأزهر [2] واستمر هذا العدد فى التزايد بمرور الوقت نتيجة للنمو المتزايد فى طلاب المدرسة .

---

(١) أحمد أمين : حياتى ص ٩٩ — ١٠٢ .

(٢) تقرير عن المالية والادارة والحالة العمومية فى مصر والسودان عام ١٩٠٩ مرفوع من السر الدون جورست الى السر ادوارد جراى ص ٨١ .

والسؤال الذى يطرح نفسه هو هل أتيح لأساتذة المدرسة حرية النقد العلمى ، وعدم الالتزام بعبارات الكتب وان التزموا موضوعاتها فى دروسهم كما يحدث فى الجامعات ؟

الواقع أن لائحة المدرسة تركت للمدرسين حرية العمل فى القاء دروسهم بشرط المحافظة على ماهو مقرر بفهرس مواد الدروس [٣] لذلك سمعنا عن أساتذة يخرجون كثيرا من الدرس الى نقد طريقة التعليم ذاتها والمقارنة بينها وبين غيرها فى الدول المتقدمة [٤] وبعضهم يخرج أثناء شرحه للدرس الى تعاليم الشيخ محمد عبده التى يرى فيها المثل الأعلى من الرقى العقلى ومن الحرية العلمية دون أن يوجه اليهم نقد من ادارة المدرسة أو غيرها ووجدنا أساتذة يدرسون من كتب غير الكتب المقررة ويبتدعون فى المادة وفى الأسلوب معا أثناء شرح دروسهم ، كما كان هناك أساتذة يترجمون لطلابهم من أمهات الكتب الأوربية ويشرحون أفكارهم ثم يتركون لكل طالب طريقة ربط هذه الأفكار بعضها ببعض [٥] .

هذا عن أساتذة المدرسة أما عن طلابها فيذكر أحمد أمين أن الكثيرين منهم كان يناهز الثلاثين من العمر ، وله لحية طويلة ، ومنهم من هو متزوج وله أولاد ، ومنهم الأزهرى القح الذى لا يعرف عن الدنيا شيئاً ، ومنهم ابن البلد المتمدن الذى عرك الدنيا وعركته ، ومنهم من هو بين ذلك [٦] .

وقد روعى فى اختيار طلاب القسم الأول فى هذه المدرسة أن

---

(٣) مدرسة القضاء الشرعى : اللائحة الداخلية للمدرسة ص١٨ .

(٤) أحمد أمين : المرجع السابق ص ١٢٠ وما بعدها .

(٥) أحمد أمين : فيض الخاطر حـ ١ القاهرة ــ النهضة المصرية الطبعة الرابعة ١٩٥٨ ص ١٥١ ــ ١٥٢ .

(٦) أحمد أمين : حياتى ص ١١٩ .

يكونوا أصلا طلاب علم فى الأزهر أو أحد معاهده الدينيــة مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ، واشترط لقبول الطالب أن يكون حميد السيرة صحيح الجسم خاليــا من العاهات ، وأن يجتاز امتحانا بواسطة لجنــة تحت رياسة شيخ الجامع الأزهر أو من ينيبه عنه تمتحنه شـفويا فى حفظ نصف القرآن الـكريم على الأقل والمطالعة فى الـكتب ومدى فهمـه لمعانى مايقرأه ، كما يمتحن تحريريا فى الاملاء والنحو والفقه ومبادىء علم الحساب [٧] .

أما عن طلاب القسم الثانى فقد روعى فى اختيارهم أن يكونوا من خريجى القسم الأول ، صحيحى الجسم حميدى السيرة لا يعرفون التساهل فى أمور دينهم .

وقد لقيت المدرسة عند افتتاحها اقبـالا شـديدا من الطلاب ثم تناقص هذا الاقبـال أحيـانا وتزايد أحيانا أخرى فقد تقدم للالتحاق بها فى أكتوبر ١٩٠٧ الف طالب [٨] قبلت ادارة المدرسة منهم ١٩١ طالبا منهم ١٤ بالقسم الثانى و١٧٧ بالقسم الأول ثم تناقص هذا العدد فى عامى ١٩٠٨ ، ١٩٠٩ حيث تقدم للمدرسة فى العام ١٩٠٨ ، ٢٩٠ طالبا قبل منهم ١٢٣ فى القسم الأول ، و٩ بالقسم الثانى [٩] ، كما تقـدم

---

(٧) مدرسة القضاء الشرعى : الأمر العـالى بانشـاء المـدرسة ص ٤ .

(٨) تقرير عن المالية والادارة والحـالة العمومية فى مصر والسودان عام ١٩٠٧ مرفوع من السر الدون جورست الى السر ادورد جراى القاهرة ـــ مطبعة المقطم ١٩٠٨ ص ٦٩ .

(٩) تقرير عن المالية والادارة والحـالة العمومية فى مصر والسودان عام ١٩٠٨ القاهرة ـــ مطبعة المقطم ١٩٠٩ ص ٨٤ .

اليها فى العـام ١٩٠٩ عدد ٣٢١ طالبـا فأختير منهم ١١٠ طالبا [١٠]
وفى العام ١٩١٠ تغير الوضع اذ أخـذ طلاب المـدرسة فى الزيادة تدريجيا فوصل عددهم الى ٤٠٥ طالب منهم ٣٧٥ بالقسم الأول ، و٣٠ بالقسم الثانى واستمر بعد ذلك الاقبـال على المـدرسة فى الازدياد أحيانا والتنـاقص أحيانا أخرى ، ونتيجة لذلك ارتفعت الميزانية المقررة لهذه المدرسة فبعد أن كانت ٨٥٧٤ جنيها فى سنتها الأولى بلغت ١٢٨٧٤ جنيهـا فى السنة التى تلتهـا ثم وصلت الى ٢٠٫٠٠٠ جنيهـا بعـد ذلك [١١] .

ونتيجة للنمو المتزايد فى طلاب هذه المدرسة أخذت الوزارة تفكر فى اقتضـاب فصـول دار العلوم لفتحها فى مدرسة القضاء وقد بدأ ذلك جليا فى السنتين المـكتبيتين ١٩٠٩/١٩١٠ ، ١٩١٠/١٩١١ اذ لم يقبل بدار العلوم غير فصل واحد بعد أن كان يقبـل بها ثلاثة فصـول سنويا [١٢] كما طرحت فـكرة ضم دار العلوم الى مدرسة القضـاء لتكون قسما بها على أن يطلق على المـدرستين كلية العلوم الدينيـة والعربية ، وساعد على ترويج هـذه الفكرة نجاح مدرسـة القضـاء وسمعتها العلمية العالية [١٣] ولـكن دار العلوم صمدت أمام العاصفة حتى مرت بسلام .

---

(١٠) تقرير عن المـالية والادارة والحالة العمومية فى مصر والسودان عام ١٩٠٩ مرفوع من جورست الى جراى ص ٨١ .

وقد فضلنا الاعتماد على هذه التقارير بالرغم من اختلاف أرقامها مع الاحصـائيات التى أوردها أمين سامى نظرا لأنها تقارير رسمية . أنظر : أمين سامى : المرجع السابق ص ٩٤ .

(١١) تقرير عن المـالية والادارة والحالة العمومية فى مصر والسودان عام ١٩٠٨ ص ٨٤ .

(١٢) محمد عبد الجواد : تقويم دار العلوم . القـاهرة . ص ٢٧٠ تحت عنوان « بين دار العلوم ومدرسـة القضاء الشرعى » .

(١٣) نفسه .

وعن القواعد التى اتبعتها المدرسة مع طلابها منذ التحاقهم بها وحتى تخرجهم منها فكانت كالآتى :

يذهب الطلاب المقبولون بالمدرسة فى أول العام الدراسى الى فصولهم فيجلس كل فى مكانه الذى أعد له ، ويفتح درج مقعده فيجد فيه كتبه وأدواته المدرسية اللازمة له جميعها .

وكان لكل طالب صفحة فى سجل كبير أمام ناظر المدرسة يقيد فيها اسمه وترصد له الأخطاء التى يرتكبها ، والعقوبات التى توقع عليه ، والمكافئات التى ينالها فمن أخطأ أو اجاد فتح الناظر صفحته وعرف مكانته [١٤] كما كان لايسمح لطالب بلحظة غياب أو تأخير أو تهاون فى درس أو فى ملبس ، وانما يؤاخذ من يفعل ذلك أشد المؤاخذة [١٥] وحتى لاينشغل الطلاب بغير دروسهم حرمت المدرسة على طلابها الاشتغال بالعمل السياسى [١٦] ، واشترطت لائحتها الداخلية منع أى اجتماع لطلابها من شأنه حصول أى ظاهرة داخل المدرسة أو خارجها أو الاشتراك فى أى مظاهرة كانت كما اشترطت على طلابها عدم اعطاء أى أخبار للجرائد أو ابداء أى ملاحظات بواسطتها وألا يعملوا مكاتبين أو وكلاء لأى جريدة كانت [١٧] ومن هنا عكف الطلبة على دروسهم بجد واجتهاد ، ونجحت ادارة المدرسة فى تجنيب طلابها الاشتغال بالسياسة أو الاشتراك فى مظاهرات ولم يفلت الزمام منها سوى فى مناسبتين وطنيتين هما وفاة مصطفى كامل وقيام ثورة ١٩١٩ [١٨] .

---

(١٤) احمد امين : المرجع السابق ص ١١٧ .

(١٥) محمد عبد الجواد : المرجع السابق ص ٢٦٩ .

(١٦) تقرير عن المالية والحالة العمومية عام ١٩٠٩ ص ٨١ .

(١٧) مدرسة القضاء الشرعى : اللائحة الداخلية للمدرسة ص ١١ .

(١٨) للتفاصيل انظر الفصل الرابع .

والسؤال الذى يطرح نفسه هو هل يمكن ربط اشتراط لائحة المدرسة على طلابها بالابتعاد عن العمل السياسى الى رغبتها فقط فى تفرغهم لعلومهم أم خشيتها من أن ينقل اليهم عدوى اشتغال طلاب مدرسة الحقوق بالسياسة .

الواقع أن سعد زغلول صاحب اليد الطولى فى تأسيس هذه المدرسة لم يغب عن مخيلته ماكان يحدث فى مدرسة الحقوق التى كانت احدى خلايا الحزب الوطنى والتى قال عنها فى مذكراته أنها وسط هائج سريع التأثر والانفعال وفيه كثير من الذين يشتغلون بما لايعنيهم [١٩] ، ومن هنا رأى أن الانضباط فى مدرسة القضاء لايتأتى الا بالاشتراط على طلابها بعدم الاشتغال بالعمل السياسى خصوصا وان الحزب الوطنى الذى لم تتفق مبادؤه معه كان كثيرا مايستهوى طلاب المدارس اليه .

وعلى كل حال فانه تشجيعا لطلاب المدرسة على الجد والمثابرة فقد حددت الاعانات الشهرية لهم وفقا لاجتهادهم واجتيازهم الامتحانات فطالب القسم الأول يحصل شهريا على مابين نصف جنيه وجنيه وفقا لاجتهاده ، كما يحصل طالب القسم الثانى على مابين جنيه وجنيه ونصف وفقا لاجتهاده أيضا ، وكان ناظر المدرسة يحدد ذلك عقب الامتحانات الدورية [٢٠] حيث كان الطلاب يمتحنون امتحانا تحريريا فى الأسبوع الأخير من شهر ديسمبر وفى الأسبوع الأخير من شهر مارس فى جميع المواد التى درسوها ، ويقطع من الطالب الذى يرسب فى هذه الامتحانات مرتب الاعانة ، ويأخذ الطالب المتفوق نصيبه الكبير من هذه الاعانة .

---

(١٩) مذكرات سعد زغلول : كراس رقم ١٠ ص ٥١٢ .

(٢٠) مدرسة القضاء الشرعى : الأمر العالى الصادر بانشاء المدرسة ص ١١ .

أما عن الامتحان النهائى فكان يعقد فى شهر يونيو من كل عام ويمتحن الطلاب فى جميع المقررات ، ولا ينقل الطالب من فرقة الى أعلى منها الا اذا حصل فى كل مادة من الاختبارات التحريرية والشفهية وكذا فى المواظبة والأخلاق على نسبة توازى أو تزيد عن النسبة المعتبرة نهاية صغرى لمواد التعليم [٢١] .

وكان لايسمح للطالب الذى يرسب فى امتحان آخر العام باعادة الامتحان ولا بالبقاء بفرقته سنة أخرى فاما أن يرفت من المدرسة واما أن ينظر فى أمره اذا كان عدم نجاحه لأسباب اضطرارية ، وقد اشترط مهما كان أمر هذه الظروف الاضطرارية ألا يعيد الطالب الراسب دروس سنة واحدة أكثر من مرة ، وألا يبقى فى القسم الأول أكثر من سبع سنين ، ولا فى القسم الثانى أكثر من ست سنين ، وأن يحرم كل طالب يعيد دروس سنة من التمتع بالمرتب الذى تصرفه المدرسة حتى ينقل الى الصف الأعلى .

وبالنسبة لامتحان السنة النهائية فى القسمين العالى والأول فكان يعقد تحت رئاسة شيخ الجامع الأزهر ، والطالب الذى ينجح فى القسم الأول يمنح شهادة الأهلية الأزهرية التى تمكنه أن يعمل بموجبها كاتبا بالمحاكم الشرعية اما أن ينجح فى الامتحان النهائى للقسم الثانى فيمنح شهادة تمكنه أن يصير أهلا لأن يكون قاضيا أو مفتيا أو وكيل دعاوى أو عضوا أو نائبا بالمحاكم الشرعية [٢٢] .

وبعد أن تطورت المدرسة ، وخرجت الدفعات المؤهلة تلو الأخرى أدخلت نظام المعيدين فى نظامها تشجيعا للأوائل من أبنائها ، وكان يتبع كل معيد بأستاذ كبير يحضر معه موضوع الدرس ويدخل معه

---

(٢١) مدرسة القضاء الشرعى : اللائحة الداخلية ص ١٤ .

(٢٢) مدرسة القضاء الشرعى : الأمر العالى الصادر بانشاء المدرسة ص ٤ ، ٦ .

المحاضرة ، وقد وزعت المدرسة المعيدين على التخصصات الموجودة بها كل بحسب ميوله وكفايته [٢٣] .

ونتيجة لهذه الدرجة العالية من الضبط والنظام داخل جدران المدرسة فقد تمكنت من تخريج طلابا على درجة عالية من العلم وحسن الخلق ، كما نجحت فى أداء مهمتها فى تخريج القضاة الاكفاء بالمحاكم الشرعية يضاف الى ذلك أنها أخذت تعد خريجيها للعمل كمدرسين بالمدارس الحكومية بعد أن نجحتفى تغذية المحاكم الشرعية بما تحتاج اليه من القضاة فأدخلت ضمن مناهجها دراسات فى مبادىء التربية [٢٤] .

والسؤال الذى يطرح نفسه هو هل وجد خريجو هذه المدرسة الفرص السهلة لتولى وظائف القضاء فى المحاكم الشرعية ؟

الواقع أنه بعد أن أتت المدرسة بأولى ثمراتها بتخريج أولى دفعاتها عارض الأزهر فى تعيين خريجيها ، مما عرض مستقبل المدرسة كلها للخطر ، ونتيجة لذلك شهدت الحقانية حربا عوانا بين سعد وأنصار المدرسة من جهة والأزهر وخصوم المدرسة من جهة أخرى انتهت بحل وسط وهو أن يكون التعيين فى وظائف القضاء موزعا بالتساوى بين خريجى الأزهر والقضاء الشرعى [٢٥] ورضى سعد بذلك أولا لأنه اعتراف من الحكومة بصلاحية المدرسة [٢٦] ولكن هذا الأمر لم يستمر

---

(٢٣) أحمد أمين : المرجع السابق ص ١٣٨ .

(٢٤) محمد عبد الجواد : المرجع السابق ص ٢٧١ .

(٢٥) مضابط مجلس النواب ، مضبطة الجلسة الحادية والأربعين فى ٢ أبريل ١٩٢٨ .

(٢٦) الثقافة : العدد ٨٧ فى ٢٧ أغسطس ١٩٤٠ مقال للاستاذ أحمد أمين تحت عنوان « سعد ومدرسة القضاء » ص ٣٧ .

طويلا حيث رأت نظارة الحقانية بعد ذلك ألا يتم التعيين فى هذه الوظائف على أساس الشهادة فحسب بل على أساس الخبرة أيضا [٢٧].

هذا عن طلاب المدرسة فماذا عن مناهجها ؟

بالنسبة للدروس التى تقرر أن يدرسها الطلاب المقبولون بالقسم الأول وعدد ساعاتها فقد رؤى أن يكون عدد الدروس خمسة فى اليوم مقدار كل منها ساعة واحدة ، وهذه الدروس كانت التفسير والحديث والفقه على مذهب أبى حنيفة والتوثيقات الشرعية والتوحيد والمنطق والآداب والأخلاق الدينية ونظام المحاكم الشرعية والأوقاف والمجالس الحسبية ونظام القضاء والادارة واللغة العربية والحساب والهندسة والتاريخ والجغرافيا والخط .

وابتداء من عام ١٩٠٨ شرع فى تعليم فن الرسم لطلبة السنتين الأولى والثانية فى حصة واحدة من حصص الخط العربى لطلبة السنة الأولى ، وفى حصتين احداهما من حصص الخط والثانية من حصص تقويم البلدان لطلبة السنة الثانية [٢٨] .

أما بالنسبة للدروس التى تقرر أن يدرسها الطلاب المقبولون بالقسم الثانى فكانت أربعة دروس يوميا مقدار كل منها ساعة وربع وكان الطلاب يدرسون التفسير والحديث والفقه على مذهب أبى حنيفة وحكمة التشريع والأصول على مذهب أبى حنيفة وآداب البحث والتوحيد والمنطق وآداب وأخلاق دينية وأصول القوانين ونظام المحاكم الشرعية والأوقاف والمجالس الحسبية ونظام القضاء والادارة ومحاضرات

---

(٢٧) مضابط مجلس النواب : مضبطة الجلسة الخامسة والثلاثين فى ٢٧ ابريل ١٩٣٠ ص ٧٥٧ .

(٢٨) أمين سامى : المرجع السابق . القسم الثالث من الملحقات ص ٣٢ .

عامة فى دراسة بعض القضايا ذات المبادىء الشرعية واللغة العربية والعلوم الرياضية والتاريخ وتقويم البلدان والخواص التى أودعها الله فى الأجسام [٢٩] .

وعند تحليلنا للمواد التى تقررت على كل من قسمى المدرسة يتضح أنها شملت العلوم الحديثة التى لم تكن قد دخلت الأزهر بعد كما أنها شملت العلوم الدينية واللغوية والثقافية التى تدرس بالأزهر هذا الى جانب المواد القانونية العصرية .

وعن المواد الثقافية العصرية التى استحدثتها المدرسة فشملت الجغرافيا والتاريخ والحساب والهندسة والجبر والطبيعة والكيمياء .

ونظرا لأن دراسة علمى الطبيعة والكيمياء فى هذه المدرسة كانت من المواد التى اعترض على تدريسها فى الأزهر فقد تحايل واضعوا هذه المناهج على الأمر فوضعوا الطبيعة والكيمياء تحت عنوان « الخواص التى أودعها الله تعالى فى الأجسام » دون أن يغيروا شيئا فى مدلول المادة [٣٠] .

وعن المواد القانونية العصرية فشملت أصول القوانين الحديثة ونظام القضاء والادارة ونحو ذلك ، ونظرا لما تردد بين أوساط الأزهريين أن تدريس القانون الرومانى يدخل ضمن مادة أصول القوانين التى تقرر تدريسها فقد ثارت ثائرتهم ، على ذلك بحجة أن تدريس

---

(٢٩) مدرسة القضاء الشرعى : الأمر العالى الصادر بانشاء المدرسة ص ٦ .

(٣٠) الأخبار فى ٩ أغسطس ١٩٠٧ .

وعن تفاصيل منهج هذه المادة انظر :

مدرسة القضاء الشرعى : بروجرام مواد الدراسة . القاهرة المطبعة الأميرية ١٩٠٧ ص ٥٥ .

هــذا القانون يجر الى الــكفر ، ويسوق الى الالحاد مما دفع ســعد زغلول الى أن يوضح لشيخ الأزهر بأنه لا صحة اطلاقا لذلك وان مادة أصول القوانين الحديثة تشمل فقط « تعريف بالقوانين وكيفية صدورها، ووقت وجوب العمل بها ، والحوادث التى تنطبق هى عليها وما أشبه ذلك من المبــادىء الأولية للقوانين الوضعية التى لايستغنى واحد من القضاة الشرعيين وغيرهم عن معرفتها » [٣١] ونتيجــة لذلك هــدأت العاصفة .

أما عن المواد الدينية واللغوية والأدبيــة فشملت العلوم الشرعية مثل التفسير والحديث والفقه وأصوله والتوحيــد وعلوم اللغــة مثل النحو والصرف هذا بالاضافة الى الأدب وعلومه وهذه المواد لم يعترض على تدريسها أحــد ومن الطبيعى وطبقا للغرض الذى أنشئت المدرسة من أجله فقد كان لدروس الشريعة الأولوية الــكبرى فى مناهجها من حيث التعمق والتكثيف .

ومع أن دراســة الأدب وعلومه فى هــذه المــدرسة سارت على الطريقة المتبعــة فى دار العلوم من ناحية الــكيف [٣٢] فيبدو أنها لم تنل الحظ الــكافى من العنــاية أو التجديد حيث يذكر الدكتور طــه حسين أن دراسة الأدب فى هذه المدرسة حيل بينها وبين الهواء الطلق، وحيل بينها وبين الضوء الذى يبعث القوة والحركة والحياة وظلت كما هى تعيد ماتبدأ وتبدأ ماتعيــد وتكرر فى كل سنة ماكانت تــكرره فى السنة الماضية [٣٣] .

---

(٣١) المنار : المجلد العاشر فى ١٤ مارس ١٩٠٧ ص ٧٨ تحت عنوان « مدرسة القضاء بين الأزهر والمعارف » .

(٣٢) أحمد الشايب : دراسة فى أدب اللغــة العربية بمصر فى النصف الأول من القرن العشرين . القاهرة ــ النهضة المصرية ١٩٦٦ ص ١٧ .

(٣٣) طه حسين : فى الأدب الجاهلى ، القاهرة ــ دار المعــارف ــ الطبعة الحادية عشرة ص ١٠ .

وبالرغم من ذلك فقد تخرج فى هذه المدرسة القضاة الأدباء الذين ابدعت قرائحهم للانتـــاج الأدبى الــكثير ممــا يفوق العــديد من المتخصصين فى دراسة الأدب ويكفى أن نذكر من هؤلاء أحمد أمين الذى ترك للمثقفين تراثا ضخما من المعرفة الأدبية والذى أوضح بأنه ماتعلم الأدب الا فى مدرسة القضاء (٣٤) .

ومما سبق يتضح نوعية أساتذة وطلاب ومناهج مدرسة القضاء الشرعى المتميزة والتى تركت بصماتها على السياسة التعليمية فى مصر لفترة ، وكانت مثلا يحتذى به ، ومنارة علمية يمكن السير على هديها ، ومع ذلك فقد أثار بعض ذوى الأغراض حولها الجـدل ، وتقاذفتهـا الأمواج الغاضبة وبدأ التفكير فى الغائها .

---

(٣٤) أحمد أمين : فيض الخاطر حـ ٦ ص ٢٩٦ تحت عنوان « ماالذى ألهمنى الأدب » .

الفصل الثالث

محاولات الغاء المدرسة وضمها للأزهر

كانت مدرسة القضاء الشرعى هدفا لسهام لاينقطع تصويبها سواء من الخديو أو الأزهريين فقد حاول كل منهما انتهاز الفرص للقضاء على هذه المدرسة ، وتقويض أركانها فالخديو لم ينس أنها أنشئت رغم معارضته ومن هنا فقد كان ينتهز كافة الفرص لمحاربتها والنيل منها فكان يوغر صدر الادارات الحكومية المختلفة عليها لمعاكستها ، وساعده على ذلك تغير سياسة الانجليز نحوه واتباع معتمدهم جورست لسياسة الوفاق معه بدلا من سياسة الشدة التى كان يتبعها كرومر ونتيجة لذلك تغير موقف الانجليز تجاه تأييدهم للمدرسة فيذكر سعد زغلول فى مذكراته أنه لما فاتح جورست فى شأن مدرسة القضاء وأحاطه « بالصعوبات التى قامت فى طريقها وبالمخاوف التى تتهددها »[1] تملص جورست من الأمر بحجة أنه لايرغب التدخل فى المسائل الدينية وأنه من الأفضل أن يترك « الأمر للمسلمين يتصرفون فيه حسب تعاليمهم الدينية »[2] .

أما عن الأزهريين فان ثورتهم تجاه المدرسة لم تتوقف فانبرى العديد منهم يهاجمونها وينتقدون وجودها على صفحات الجرائد كما كتبوا الشكاوى لوزير المعارف معربين عن عدم ارتياحهم لبقاء المدرسة وشكلوا وفدا لمقابلته ، وقد قابل سعد هذا الوفد وناقش مطالبه وحاول استرضاءه بأن أعفى الأزهريين من حاملى شهادة العالمية

---

(١) مذكرات سعد زغلول من ١١ ابريل ١٩٠٧ الى ٦ يناير ١٩٠٨ ص ٢٦١ .

(٢) نفسه .

من شرط دخول الامتحان المعهد للالتحاق بالمدرسة [٣] ، ومع ذلك فقد طاف هؤلاء على كبار الشيوخ واجتهدوا فى اقناعهم بالدعوة الى الغاء المدرسة ، وايغار صدر الرأى العام ضدها ، وبالرغم من ذلك ففى ظل تواجد سعد زغلول على رأس نظارة المعارف سارت المدرسة بخطى ثابتة نحو التقدم والاستقرار ، وما أن ترك سعد هذه النظارة ، وجاء على رأسها أحمد حشمت باشا حتى صب هذا الأخير جام غضبه على المدرسة وادارتها ارضاء للخديو عباس الثانى الذى كان يتحين الفرص للقضاء عليها ، ولم تجد المدرسة بعد سعد زغلول من يحسن الدفاع عنها ، ولما جاهر الأزهريون بوجوب الحاقها بالأزهر لتكون جزءا متمما غير منفصل عنه لا وضعا ولا ادارة بحجة أنه المعهد الذى « يجب أن يكون مصير التربية والتعليم الى رجاله » [٤] حاولت الحكومة تهدئة الأزهريين وكسب رضائهم فنزعت ادارة المدرسة من نظارة المعارف وضمتها الى الأزهر وذلك طبقا للقانون رقم ١٠ لعام ١٩١١ والمتعلق بتنظيم الجامع الأزهر [٥] حيث نصت مادته الثالثة على جعل تلك المدرسة قسما ملحقا بالأزهر ، وعلى هذا الأساس حل مجلس الأزهر الأعلى محل ناظر المعارف فى جميع الاختصاصات التى له بشأن المدرسة .

والسؤال الذى يطرح نفسه هو لماذا فى عام ١٩١١ بالذات نزعت ادارة المدرسة من نظارة المعارف ونقلت الى ادارة الأزهر ؟

الواقع أنه فى هذه الفترة كان سعد زغلول قد ترك نظارة المعارف

---

(٣) المنار : المجلد العاشر فى ١٤ مارس ١٩٠٧ ص ٥٥ تحت عنوان « الأزهر ومدرسة القضاء الشرعى » .

(٤) الهداية : المقال السابق ص ٦٣٠ .

(٥) وزارة الأوقاف وشئون الأزهر : الأزهر تاريخه وتطوره ـ القاهرة ١٩٦٤ ص ٢٣٤ .

الى الحقانيـــة [٦] وحاول من خلال تواجده على رأســها أن يحد من سلطات الخديو على المجالس الحسبية وذلك بانشاء مجلس حسبى عال يمكن نظارة الحقانية من التعرف على سير المجالس الحسبية [٧] ممـا يضعف من سلطة الخديو على هذه المجالس ومن هنـا حاول الخـديو أن يرد لسعد الصــاع صاعين بضم ادارة مدرسة القضاء الى الأزهر يضاف الى ذلك أن انتهــاء سياسة الوفاق التى كان يتبعهـا الانجليز مع الخـديو قـد دفعـه الى استمالة الأزهريين لمساندته فى صراعه معهم وذلك باسترضائهم بنزع ادارة مدرســة القضـاء من المعـارف وتسليمها الى الأزهر ، واستمر الحال على ذلك حتى عزل عباس الثانى من الخديوية ، وجاء السلطان حسين كامل ونوقش أمر تبعية المدرسة، فتقرر فصلها عن الأزهر فى مارس ١٩١٦ واحالتها الى نظارة الحقانية ووضع نظام جديد لها خفضت بموجبــه مدة الدراســة بالقسم الأول بالمدرسة الى أربع سنوات ، ورفعت بالقسم الثانى الى خمس سنوات، كما قلل عدد الطلاب بالمدرسة فهبط عددهم من ٤٣٢ فى عام ١٩١٥ الى ٢٦١ طالبـاً فى عام ١٩١٩ ، ولمـا تزاحم طلاب الوظائف على مناصب القضاة وصعب تعيين العـديد منهم بدأت الحكومة تثير الجدل حول جدوى بقاء هذه المدرسة ، ولـكن ارتباطها بشخص سعد زغلول الذى بلغت شـعبيته الذروة فى ذلك الوقت قـد جعلهـا تحجـم عن ذلك لفترة [٨] .

ونظرا لتعدد شكاوى الأزهريين وتكرار اضرابهم عن الدراســة قامت حكومة سعد زغلول فى عام ١٩٢٤ بتأليف لجنة لبحث مطالبهم ،

---

(٦) نقل سعد الى نظارة الحقانية فى التشكيل الوزارى الذى حـدث فى ٢٣ فبراير ١٩١٠ .

(٧) للتفاصيل أنظر د. عبد الخالق لاشين : سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية حتى سنة ١٩١٤ ، القاهرة ــ دار المعارف ص ١٥١ .

(٨) محمد أبو الاسعاد : المرجع السابق ص ٢٥٠ .

ونظرا لأن الحكومة لم تستجب لكل طلباتهم قامت المظاهرات فى الشوارع ضدها ، كما قصد وفد من الأزهريين الى القصر الملكى هاتفا هتافا غير مألوف وهو « لا رئيس الا الملك » بدلا من الهتاف المعروف « لا رئيس الا سعد » فوعد المسئولون الوفد خيرا [٩] ، ونظرا لتوالى المحن على وزارة سعد سقطت الوزارة عقب اغتيال السير لى ستاك وتألفت وزارة زيور التى قامت بتشكيل لجنة لبحث مشاكل الأزهريين كان ضمن قراراتها بسط سلطان الأزهر على مدرسة القضاء الشرعى ، واعتبار هذه المدرسة داخلة ضمن نطاق الجامعة الأزهرية . على أن يكن لنظارة المعارف ادارتها ، وقد صدر بذلك الأمر الملكى رقم ٣٠ لسنة ١٩٢٥ [١٠] ولكن ذلك الوضع لم يستمر طويلا فلم يلبث مجلس النواب الذى تشكل بأغلبية وفدية عام ١٩٢٧ أن قرر فصل مدرسة القضاء الشرعى ومدرسة دار العلوم عن الأزهر [١١] واعادتهما الى وزارة المعارف والرجوع بمدرسة القضاء الى النظام المعمول به عند انشائها [١٢] وعلى أثر ذلك أضرب الأزهريون ، وطلاب بعض المعاهد الدينية الأخرى نتيجة للخطب المهيجة التى القاها بعض علماء الأزهر وحرضوا فيها على الدعوة الى كراهية الحكومة والبرلمان [١٣] بحجة أن قرار البرلمان قد أغلق على طلاب الأزهر

---

(٩) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية حـ ١ القاهرة — النهضة المصرية ، الطبعة الأولى ١٩٤٧ ص ١٧٩ — ١٨٠ .

(١٠) مضابط مجلس النواب : مضبطة الجلسة الرابعة والعشرين فى ٣١ يناير ١٩٢٧ ص ٣٥١ .

(١١) محمد محمد حسين : الاتجاهات الوطنية فى الأدب المعاصر حـ٢ بيروت . مؤسسة الرسالة . الطبعة الرابعة ١٩٨٠. ص ٢٦٧ .

(١٢) مضابط مجلس النواب ، مضبطة الجلسة الأربعين فى ٢٨ مارس ١٩٢٧ ص ٦٤٠ — ٦٤١ .

(١٣) مضابط مجلس النواب . مضبطة الجلسة السادسة والعشرين فى ٧ فبراير ١٩٢٧ ص ٣٨٦ .

أبواب دار العلوم ومدرسة القضاء الشرعى [١٤] .

والواقع أن قرار البرلمان لم يحل بين الأزهريين وبين الالتحاق بهاتين المدرستين ، بل سمح لمن يرغب منهم الالتحاق فيهما اجتياز اختبار القبول وهذا ماكان يخشاه الأزهريون .

وعلى كل حال فانه نتيجة لحزم الحكومة فى هذه المسألة وتأييد البرلمان لها فقد تبين للكثيرين من طلاب الأزهر خطأ اضرابهم فعادوا لتلقى دروسهم واستمر الحال على ذلك فترة حتى تعين الشيخ محمد مصطفى المراغى شيخا للأزهر فى عام ١٩٢٨ فحاول اصلاح أموره وفتح باب الاجتهاد فى العلم والدين ، ووضع مذكرة ضمنها أسس الاصلاح المنشود دعا فيها الى الغاء مدرسة القضاء الشرعى حسما للصراع القائم بينها وبين الأزهر ، واعادة تنظيم الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الاسلامية ، وأن يختار طلبة القضاء الشرعى من خريجى كلية الشريعة حتى يكونوا أهلا للوظائف القضائية بالمحاكم الشرعية والافتاء والمحاماة [١٥] وعندما شكلت الحكومة لجنة لمناقشة هذه المذكرة أقرتها ، واقترحت تنفيذها ، ولكن ذلك لم يتم فى عهد مشيخة الشيخ المراغى للأزهر نظرا للخلاف الذى حدث بينه وبين الملك فؤاد بل حدث فى مشيخة الشيخ الظواهرى حيث وضع قانونا فى ١٥ نوفمبر ١٩٣٠ تحدد بمقتضاه النظام الجديد للأزهر فقسمت كلياته الى كلية الشريعة وكلية أصول الدين وكلية اللغة العربية ، وحدد الغرض من كلية الشريعة تخريج علماء يتولون الافتاء والقضاء الشرعى والمحاماة وتوثيق عقود الزواج والطلاق ، كما وضع قانون التخصص الذى

---

(١٤) السياسة الأسبوعية : العدد ٤٩ بتاريخ ١٢ فبراير ١٩٢٧ تحت عنوان « اضراب الأزهر حركة سياسية — أيدى الرجعيين هى التى دبرتها وأمدتها » .

(١٥) مضابط مجلس النواب : مضبطة الجلسة الثالثة والأربعين فى ١٠ أبريل ١٩٣٣ ص ٨٥٨ — ٨٥٩ .

يقصر اختيار طلاب القضاء على خريجى كلية الشريعة [١٦] وبذلك تم الغاء مدرسة القضاء الشرعى اكتفاء بكلية الشريعة فأغلقت واحتل الأزهر أبنيتها .

وهكذا أعيد للأزهريين وظائف القضاء على أنقاض المدرسة التى أدت رسالتها على خير وجه فسقط هذا البناء الشامخ الذى لم يجد من رجالات الدولة من يحسن الدفاع عنه .

والسؤال الملفت للانتباه هو اذا كان عصر الملك فؤاد يطلق عليه عصر النهضة فى النواحى التعليمية والثقافية فلماذا تم اغلاق هذه المدرسة فى عهده .

يذكر أحد خريجى المدرسة أن الملك فؤاد بقضائه على مدرسة القضاء قد « قضى على ركن من أركان الاصلاح الاجتماعى فى بلده فى الوقت الذى لم يبن ركنا يحل محله » [١٧] .

الواقع أن ثورات الأزهريين التى لاتنقطع حول بقاء هذه المدرسة. ومحاولات الملك فؤاد اجتذابهم الى صفه فى مواجهة شعبية سعد زغلول ثم حزب الوفد بعد ذلك ربما تكون السبب الرئيسى فى موافقة الحكومة على الغاء هذه المدرسة .

يضاف الى ذلك أن المشكلة بين الأزهر والحكومة حول مدرسة القضاء كانت قد طالت وآن الأوان لوضع حل لها يوقف غضب الأزهريين وثورتهم ، وقد جاء هذا الحل على حساب مدرسة القضاء التى استطاعت رغم عمرها القصير التأثير على المجتمع فى نواحيه الثقافية والاجتماعية والسياسية .

---

(١٦) وزارة الأوقاف وشئون الأزهر : المرجع السابق ص ٢٦٣ـ ٢٧٠.

(١٧) حافظ وهبه : خمسون عاما فى جزيرة العرب ، القاهرة ــ الطبعة الأولى ١٩٦٠ ص ١٠ .

الفصل الرابع

مدرسة القضاء والمجتمع

لم يقتصر أمر المدرسة على اعداد المحاكم الشرعية بما تحتاج اليه من قضاة متخصصين ومحامين وكتبه على مستوى عال من الكفاءة فحسب بل قامت باعداد خريجيها للعمل فى حقل التعليم بالمدارس الحكومية بعد أن أهلتهم تربويا والى جانب هذا حملت المدرسة على أعناقها فكرة خدمة البيئة المحيطة بها والمجتمع المصرى بصفة عامة سواء فى النواحى الثقافية أو السياسية أو الاجتماعية فكانت وبحق قبلة الأنظار وصفها أحد أعضاء مجلس النواب بأنها « زهرة المدارس »[1] وبأنها منارة علمية يحق الاقتداء بها فقد زارها رجال المعارف لدراسة نظامها ، وزارها الوافدون من كل صوب للتعرف على أساليبها ومناهجها ، وزارها كبار المعنيين بشئون التعليم والراغبين فى الاصلاح كما زارها السلطان حسين كامل وأعجب بنظامها قائلا « أعتقد أنه ليس عند الثلثمائة والستين مليونا من المسلمين الذين فى العالم مدرسة تماثل هذه المدرسة لا من جهة علومها ، ولا من جهة نظامها الدقيق ، وطاعة تلاميذها لأساتذتهم »[2] وفيما يلى نعرض لأنشطة المدرسة ولنبدأ بالنواحى العلمية والثقافية والاجتماعية .

---

(١) مضابط مجلس النواب : مضبطة الجلسة الأربعين فى ٢٨ مارس ١٩٢٧ ص ٦٤١ .

(٢) المقتطف : الجزء الثالث من المجلد السادس والاربعين أول مارس ١٩١٥ ص ٢١٥ تحت عنوان « الزيارة السلطانية لمدرسة القضاء الشرعى » .

أولا — دور المدرسة العلمى والثقافى والاجتماعى :

كفلت المدرسة لطلبتها صورة مميزة عن الصورة الأزهرية فخرجت للمجتمع قضاة يجمعون بين المعارف الدينية الصحيحة والمعارف الدنيوية كان لهم فضل كبير على الأجيال التى تعاقبت على مصر وعملت فى سلك القضاء كما أمدت المعاهد الدينية بخريجيها المؤهلين للتدريس ، والذين حصلوا على دراسات تربوية داخل المدرسة مما كان له أكبر الأثر فى تحسين أحوال هذه المدارس من الناحية العلمية (٣) •

وكان لأساتذة الكلية الدور البارز فى تخريج الكوادر الصالحة التى كان لها فى الحياة المصرية المعاصرة تأثيرا جد كبير فتلاميذهم على مختلف مستوياتهم انتشروا فى مدن مصر وقراها ونجوعها ينشرون العلم والمعرفة ويديرون مراكز حساسة فى العديد من الادارات الحكومية ، والى جانب هؤلاء فان المدرسة قد خرجت للمجتمع من النبهاء والعلماء من ساعدوا على تطويره وكانت لهم اسهاماتهم المعروفة ومن هؤلاء نذكر أحمد أمين الذى بدأ دراسته بالمدرسة عام ١٩٠٧ وعمل بها معيدا فأستاذا وأخرج للمجتمع المصرى كتبه المشهورة فجر وضحى وظهر ويوم الاسلام كما ترك تراثا ضخما فى الفلسفة والأخلاق واللغة والفقه والتراجم وغيرها ساعد على التعرف على الحياة العقلية للاسلام وفسر طبيعتها •

والشيخ محمد أبو زهرة الذى بدأ تعليمه فى هذه المدرسة عام ١٩١٦ وتخرج منها عام ١٩٢٥ وأصبح بعدها من أكبر علماء الشريعة الاسلامية فى عصره وله كتابات عديدة نذكر منها كتاب أبو حنيفة •

---

(٣) أمين سامى : المرجع السابق ص ٩٤ .

وأمين الخولى الذى تخرج من القسم العالى بالمدرسة عام ١٩٢٠ فلسف كتب الأخلاق القديمة وصاغها فى ثوب قشيب جذاب [٤] .

يضاف الى ذلك أن للمدرسة دور بارز فى شد أزر الجامعة المصرية عند نشأتها فقد أمدتها بأعضاء هيئة التدريس اللازمين للتدريس بها وأبرز مثال على ذلك أحمد أمين وأمين الخولى ، كما شارك أساتذتها فى مناقشة رسائل الدكتوراه التى حدثت بالجامعة المصرية ونذكر من ذلك أن اللجنة التى ناقشت طه حسين فى الدكتوراه كان منها الشيخان محمد المهدى ومحمد الخضرى الأستاذان بالمدرسة .

والى جانب ذلك فانه كان لهذه المدرسة فضل كبير فى تشجيع الأزهريين على اعادة النظر فى مناهجهم ، وساعد على ذلك أن بعض خريجى المدرسة ومدرسيها قد ساهم فى ذلك بتدريس بعض العلوم فيه بطرق جديدة ، فالشيخ حسن منصور الأستاذ بالمدرسة أسند اليه تدريس التفسير فى الأزهر بطريقة أوجدت روحا جديدة بين تلاميذه [٥] مما أوجد الغيرة لدى بعض طلاب الأزهر فسعوا فى النسج على منوالهم والسير على مناهجهم فى تلمس الاصلاح [٦] .

وبالاضافة الى ذلك فقد شارك أساتذة المدرسة فى حركة الترجمة والنشر فالذى ساهم فى ترجمة كتاب تيودور روزشتين الذى دافع عن المسألة المصرية وانتقد الانجليز هو الأستاذ عبد الحميد العبادى أستاذ التاريخ بالمدرسة ، والذى ترجم كتاب « مبادىء الفلسفة » لرابوبورت هو أحمد أمين أستاذ علم الأخلاق بالمدرسة يضاف الى ذلك أن الذى أشرف على لجنة التأليف والترجمة والنشر

---

(٤) د. حامد شعبان : أمين الخولى والبحث اللغوى ، القاهرة الانجلو المصرية ١٩٨٠ ص ٧ .

(٥) حافظ وهبه : المرجع السابق ص ٩ — ١٠ .

(٦) مضابط مجلس النواب : مضبطة الجلسة الرابعة والعشرين فى ٣١ يناير ١٩٢٧ ص ٣٥٥ .

مايقرب من الثلاثين عاما وعين مديرا للادارة الثقافية فى الجامعة العربية ، وقام بانشاء معهد المخطوطات العربية كان أحمد أمين أيضا [٧] .

أما عن المجلة التى أنشأتها المدرسة لتكون لسان حالها [٨] فقد كانت ذات فائدة عامة للمواطنين يقرأون فيها الفتاوى والأحكام الصادرة من المحاكم الشرعية وغيرها ، كما كانت ذات فائدة لطلاب المدرسة تبارت فيها أقلامهم ونشروا فيها مايجيش بنفوسهم وما يجرى داخل مدرستهم مما جعلها تخطو الى الأمام بخطوات أوسع وتتجه الى الحياة النافعة اتجاها أسرع هذا بالاضافة الى أنها كانت صوتا عاليا للمدرسة حملت رسالتها ، وشرحت مايهم الأسرة المصرية فأعترف بها القاصى والدانى ، وقد حرصت المدرسة على أن توفر لها أسباب النجاح والاستقرار فعنت باختيار مديرها على وجه يناسب أهميتها وأثرها فى توجيه المسلمين فاختارت الأستاذ أمين الخولى المدرس بالمدرسة أول مدير لها لما يعرف عنه من التضلع فى الثقافة الاسلامية .

ولم يقتصر دور المدرسة على حلقات الدراسة المنعقدة بها بل فكرت فى البيئة المحيطة بها ، وحاولت الاتصال بالأهالى اتصالا مباشرا فحددت عصر الثلاثاء من كل أسبوع لاقامة برنامجا ثقافيا تدعو اليه أستاذا من خارج المدرسة أو من داخلها أو طالبا من المتفوقين لالقاء محاضرة فى موضوع أعده ، وكانت تصف الكراسى فى فنائها ، وتدعو رجالات الفكر والثقافة لحضور هذا البرنامج ، وكان يشترك فى سماع هذه المحاضرات أحيانا سعد زغلول وقاسم أمين

---

(٧) عامر العقاد : المرجع السابق ص ٦٤ .

(٨) ظهر العدد الأول منها فى ذى القعدة ١٣٤٠ ، وكانت تظهر فى غرة كل شهر عربى ، ويحررها خريجو المدرسة وطلابها .

وغيرهم من كبار رجالات الدولة ومثقفيها ومن أهم المحاضرات التى ألقيت فى هذه البرامج الثقافية محاضرة ألقاها رفيق بك العظيم تحت عنوان « قضاء الفرد وقضاء الجماعة » ومحاضرة ألقاها أحمد فهمى العمروسى بك وعنوانها « هربرت سبنسر » ومحاضرات عديدة ألقاها الشيخ الخضرى نذكر منها « أبو مسلم الخراسانى » و « الغزالى » و « زياد بن ابيه » (٩) .

ومعنى ذلك أن المواسم الثقافية للمدرسة كانت متنوعة لم تقتصر على العلوم الشرعية بل ضمت الى جانبها المحاضرات العلمية والفلسفية والتاريخية .

ولم يتوقف أثر المدرسة على الناحية التعليمية والثقافية داخل جدرانها بل كانت تمنح مكافئآت على كتب تقرأ أثناء الأجازة نذكر منها مقصورة ابن دريد وشرحها ، ومختصر صبح الأعشى ، وكتاب « اميل » لجان جاك روسو والذى يعرض لنظرية التربية والتعليم ونحو ذلك ، وكان الفائز فى هذه المسابقات يمنح جائزة تقرب من الثلاثين جنيها .

هذا عن دور المدرسة العلمى والثقافى أما عن دورها الاجتماعى فمما لاشك فيه أن خريجى هذه المدرسة ممن تولوا القضاء والافتاء كان لهم فضل كبير فى اصلاح القضاء الشرعى فقد وقفوا ذكاءهم وبذلوا شبابهم لخدمة العدالة واصلاح حياة الأسرة التى هى عماد الأمة ونواة الجماعة الصالحة ، فبعد أن كانت الأحوال الشخصية للمسلمين فى مصر منذ بدايات الحكم العثمانى لها تعتمد على مذهب

---

(٩) أحمد أمين : حياتى ص ١٢٢ .

الامام أبى حنيفة وحده [١٠] أخذ هؤلاء من المذاهب الأخرى ما كان أكثر تيسيرا على الناس [١١] .

ثانيا : دور المدرسة السياسى :

لقد اجتازت المدرسة معظم فترات حياتها مساندة للحركة الوطنية وزعمائها ومع أن لائحة المدرسة كانت لاتجيز لطلابها الاشتغال بالسياسة أو القيام باضرابات أو مظاهرات داخل المدرسة أو خارجها أو بالاشتراك فى المظاهرات [١٢] فان ماتعرض له الوطن من محن وصعاب ونوائب سواء بفقد زعيم وطنى أو اعتقال سلطات الاحتلال لآخر نتيجة لاصراره على المطالبة بحقوق مصر فى تقرير مصيرها كل ذلك جعل هذا القانون حبرا على ورق ، فقد شارك طلاب الكلية وخريجوها فى الحركة الوطنية المصرية بصورة أو بأخرى وفيما يلى نعرض لهذه المواقف :

١ — وفاة الزعيم الوطنى مصطفى كامل :

أضرب طلاب المدرسة وتركوا دروسهم مخالفين لتعليمات ولوائح المدرسة ، وشاركوا طبقات الأمة فى تشييع جنازة الزعيم الوطنى

---

(١٠) ابتداء من عهد السلطان سليمان القانونى بدأت الدولة العثمانية تفرض على كل ولاية من ولاياتها قاضيا عثمانيا تعينه من قبلها كما أصدرت تعليماتها بأن يقتصر القضاء على مذهب الامام أبى حنيفة وسار النظام القضائى من عهد محمد على الى عهد عباس الثانى على هذا المنوال ، وبعد أن أعلنت الحماية البريطانية على مصر فى عام ١٩١٤ أصبح لمصر التصرف فى أمورها القضائية ، وخلال ذلك كان خريجو مدرسة القضاء الشرعى قد أخذوا دورهم فى اصلاح أحوال المحاكم الشرعية فى مصر .

(١١) حافظ وهبه : المرجع السابق ص ٩ .

(١٢) مدرسة القضاء الشرعى : اللائحة الداخلية ، القاهرة — المطبعة الأميرية ١٩٠٧ ص ١١ .

مصطفى كامل يوم ١١ فبراير ١٩٠٨ حيث تركوا دروسهم فى هذا اليوم المشهود الذى نبض فيه قلب الأمة المصرية خلال ذلك الحداد الوطنى فساروا فى الجنـــازة حاملين علم مدرستهم المجلل بالسواد فى احتفال رهيب قال عنه قاسم أمين انه لم ير قلب مصر يخفق سوى مرتين الأولى يوم تنفيذ حكم دنشواى والثانية كانت يوم الاحتفال بجنازة مصطفى كامل [١٣] .

٢ ـ ثورة ١٩١٩ :

نظرا لأن مدرسة القضـــاء كانت تعد حسنة من حسنات ســعد زغلول ومن أعماله الجليلة ، ونظرا لأن عاطف بركات ناظر هذه المدرسة كان من أقرب أقرباء سعد ، ومن أشد المقربين اليه فلا غرو أن يلتصق أفراد هذه المدرسة أساتذة وطلابا بشخص سعد زغلول وبمواقفه سواء تجاه الاحتـــلال أو تجاه الأحزاب الأخرى ، ويعتقـــدون فى صحة كل ماذهب اليه وارتآه والأدلة على ذلك متعددة نذكر منها :

١ ـ عندما تألف الوفد المصرى برئاسة ســعد زغلول للمطالبـــة باستقلال مصر وما أعقب ذلك من القبض على سعد وصحبه شـــاركت مدرسة القضـــاء الأمة المصرية فى ثورتهـــا ، وكانت تغلى من هـــذه الأحداث كما يغلى غيرها من المدارس العليـــا فاشـــترك طلابهـــا فى المظاهرات الداعية للافراج عن سعد وامتلأت بهم السجون [١٤] كمـــا قام بعضهم بالاشتراك فى الجهاز السرى للثورة فقابلوا عبد الرحمن فهمى سكرتير الوفد الذى أوكل الى بعضهم العـــديد من المهام الوطنية مثل القاء الخطب السياسية فى المساجد عقب صلاة الجمعة لابراز حقوق

---

(١٣) عبد الرحمن الرافعى : مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية ، القاهرة ـ النهضة المصرية ـ الطبعة الرابعة ١٩٦٢ ص ٢٧٤ـ٢٧٥ .

(١٤) الثقافة : المقال السابق ص ٣٧ .

مصر فى الاستقلال ، وأهمية الدفاع عن الحرية وتقرير مصير البلاد حتى تتمكن من ادارة أمورها بنفسها هذا الى جانب كتابة المنشورات التى تتعرض للأحداث الوطنيــة .

والأمثلة على ذلك متعددة نذكر منها أنه على أثر مظاهرة السيدات التى سارت فى شوارع العاصمة يوم ١٦ مارس ١٩١٩ تطالب بالحرية والاستقلال قام أحد أعضــاء هذه المــدرسة بكتابة منشور مطول فى وصف هذه المظاهرة وأثرها والتهييج بها ، وطبع ووزع على الناس(١٥) واشترك بعضهم فى المظاهرات خصوصــا التى ترمى الى التقريب بين الأقبــاط والمسلمين فكان أحد الطلاب المعممين يركب عربة وبجانبــه أحد القساوسة بملابسه الــكهنوتية يحملان علما فيــه الصليب والهلال تأكيدا على الوحدة الوطنية .

وبعد أن أفرج عن سعد زغلول وسافر كامل سليم سكرتير الوفد الى باريس مع من ذهبوا لاســتقبال ســعد كان أحمــد أمين الأستاذ بمدرسة القضاء هو الذى يقوم بارسال التقــارير الى سكرتير الوفــد بباريس يطلعه على كل مايستجد من أمور كمــا كان كامل سليم يرسل الى أحمــد أمين الشفرات الجــديدة اذا تم تغيير أى شــفرة فيقوم بتوصيلها الى أعضاء الوفد فى مصر (١٦) .

٢ ــ عندما انقسم الوفد على نفسه ، وتعالت الهتافات ضد عدلى باشا انضم العــديد من طلاب المدرسة الى صف ســعد ، وكانوا من المؤيدين والداعين له (١٧) .

---

(١٥) أحمد أمين ، المرجع السابق ص ١٩٠ .

(١٦) عامر العقاد : المرجع السابق ص ٤٢ ــ ٤٣ .

(١٧) نفســه .

٣ ــ فى عهد وزارة محمد توفيق نسيم الأولى [١٨] المعروفة بعدم رضائها عن سعد زغلول اجتمع طلاب المدرسة فى فنائها أثناء انعقاد مجلس ادارتها الذى كان يحضره محمد توفيق رفعت وزير المعارف وهتفوا باسم سعد وسقوط وزارة نسيم مما أثار ثائرة الوزير فصب جام غضبه على عاطف بركات ناظر المدرسة متهما اياه بالتحريض على هذه المظاهرة ، ولم يأت المساء حتى أعلن مجلس الوزراء قراره باحالة عاطف بركات الى المعاش [١٩] .

٤ ــ عندما أفرج عن أعضاء الوفد المصرى بما فيهم عاطف بركات ناظر المدرسة السابق ، وعادوا من منفاهم قام طلاب المدرسة بالرغم من المخاطر بدعوة أعضاء الوفد الى حفل اكبارا لتضحيتهم فى سبيل الوطن [٢٠] .

وهكذا أدت المدرسة دورها فى المجتمع فى حدود امكاناتها المتاحة فأثبتت قدرتها على العطاء ، ومواكبتها للنهضة التى عايشت فيها المجتمع المصرى فكانت مكانا ملائما للجهد الحر الخلاق .

---

(١٨) من ٢٠ نوفمبر ١٩٢٢ الى ٥ فبراير ١٩٢٣ .

(١٩) الثقافة العدد ٨٧ فى ٢٧ أغسطس ١٩٤٠ مقال لأحمد أمين تحت عنوان « سعد فى مدرسة القضاء » .

(٢٠) مجلة القضاء الشرعى : العدد الثانى عشر فى ذى الحجة ١٣٤١ ص ٦٧٨ .

الخاتمة

وهكذا تأسست مدرسة القضـــاء الشرعى بالرغم من الصعوبات التى واجهتها سواء من الخـديو الذى أعرب عن عدم ارتياحه صراحة لانشاء هذه المـدرسة أو من الأزهريين الذين رأوا فى انشائها سلبا لاختصاص أزهرهم وتحجيما لدوره ، فكان تأسيسها خطوة موفقة نحو التطور العلمى المعتـدل ، فخرجت للمجتمع رجالا كانوا خير سـند للقضاء الشرعى فى مصر .

وقـد أثبتت هذه المدرسة أن هدفها لم يكن سلب الأزهريين ولاية القضاء بقـدر ماهو شـق الطريق الى التطور عن طريق الجمع بين العلوم الدينيـة والعصرية يضـاف الى ذلك أن النظم الحديثـة التى اتبعتها المدرسة لم تضر بالأزهر بل أعطته مثلا لكى يفتح أبوابه للعلوم الحديثـة .

وقـد حققت مدرسة القضاء ماكان ينتظر منها فأوجدت أجيـالا من القضـاة المؤهلين الذين كان لهم أكبر الأثر فى تحسـين أحوال القضـاء الشرعى فى مصر حيث أوجدوا الحلول للـكثير من المشاكل الاجتماعية التى كان يعـانى منها الناس ، فبعـد أن كان القضـاة الشرعيين يتسمون بقصـور معـارفهم الشرعيـة ، وكثيرا مايخطئون الأحكام مما أضـاع هيبتهم وهيبــة العـدالة فى كثير من المواقف قـدمت المـدرسة للمجتمع قضاة مؤهلين تأهيلا مناسـبا تجتمع فى ثقافتهم روح الشريعة الاسـلامية والعلوم العصرية مما كان له فضل كبير على النهضة القضـائية التى تعاقبت على مصر فكانت سـاحات القضاء الشرعى تزدهى بهم ، وبعـد أن كان كتبة المحاكم الشرعيـة

جهلاء ، ومعرفتهم بالقضـــاء ناقصة [١] قدمت المدرسة للمجتمع كتبة لديهم الدراية الـكاملة بنظام المحاكم الشرعيــة هــذا بجانب علمهم بالآداب الدينيـــة وفقــه الشريعة الاسـلامية واللغــة العربية قراءة وكتابة .

ولــكن مالبثت مدرسة القضاء أن الغيت ، وساد المحاكم الشرعية الاهمــال مرة أخرى مما دفع الرئيس الراحل جمــال عبد الناصر الى الغـــائها بحجة انحراف بعض قضاتها ، وأصبح القضاء الشرعى جزءا من قضاء المحاكم الأهلية .

---

(١) تقرير مفتى الديار المصرية الأستاذ الشيخ محمد عبده فى إصلاح المحاكم الشرعية ص ١٤ .

الملاحق

ملحق رقم (١)

خطاب من الشيخ محمد عبده الى ناظر الحقانيـــة

بشأن مشروع لائحة لتأسيس مدرسة للقضاء الشرعى (١)

حقانية ناظرى سعادتلو أفندم حضرتلرى :

أقدم الى سعادتكم أن اللجنة التى صدر قرار النظارة بتـأليفها لاعداد نظام مخصوص لتخريج طلبـة القضـاء والـكتاب بالمحـاكم الشرعية يناط بها تقرير المواد التى يدرسونها والمؤلفـات اللازمة لذلك قـد ابتدأت اجتماعاتها فى يوم ١٧ مايو سنة ١٩٠٤ ثم والت الاجتماع والمذاكرة حتى أتمت ما أنيط بها على الوجه الذى رأته مفيدا ، وبذلت مافى وسعها لتجمع بين ماتقتضيه المصلحة وما طلبـه مجلس شـورى القوانين والجمعية العمومية ووضعت مشروع لائحة لتأسيس المدرسة يجب أن يصـدر عليه أمر عال كما وضـعت مشروع لائحـة داخليـة للمدرسة ليصدر قرار نظارة الحقانيـة بهـا ليجرى العمل فى قبـول التلاميذ ، وسير التدريس على مقتضى أحكامها وسترى سعادتكم رأى اللجنة فى جعل المـدرسة مستقلة خاصة تابعة لنظارة الحقانيـة لأن

---

(١) دار الوثائق القومية بالقلعـة : محافظ عابدين — تعليم عالى — محفظة رقم (١) .

المحاكم الشرعية نفسها تابعة للحقانية فلا يجد المعطلون طريقا للنقد في استقلالها كما جعلت ادارتها لن بتولى افتاء الديار المصرية لتبقى مدرسة شرعية دينية محضة كما تعلقت به آمال مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية وحصرت انتخاب التلاميذ في الحنفية منهم لكثرتهم في الجامع الأزهر ، ولتعودهم على فهم أحكام المذهب المعمول به في الحكومة ولو انتخبت غيرهم معهم صعب عليه أن يسير سيرهم في دروس الفقه الا من كانت له مميزات كأن يكون من أسرة شريفة أو له معلومات واسعة ترى لجنة امتحان المدرسة لقبول الطلبة أن يستثنى من ذلك الحصر فعند ذلك تصدر قرارها باستثنائه . ثم وضعت جدولا ببيان مواد الدروس اجمالا وتفصيلا . ولم يبق شيء يحتاج اليه في انشاء المدرسة سوى تقرير ميزانيتها وتعيين معلميها .

فالمرجو من نظارة الحقانية أن تتفق مع نظارة المعارف على وضع الميزانية للمدرسة . وتقدر لها العدد الكافي من الأساتذة ، وأحب أن أبدى ملاحظة في هذا المقام وهي أن مدرسي الفقه ولوائح المحاكم الشرعية يكونون من علماء الأزهر العارفين بالشريعة علما وعملا من الذين تولوا الأعمال القضائية زمنا طويلا ، وهؤلاء لايحتاجون الا الى شيء من المكافأة على عملهم مع حفظ مرتباتهم التي لهم في الأزهر ، وكذلك يوجد في الأزهر من يصلحون لتدريس بعض الفنون الرياضية كالحساب ويمكن أن يعطوا شيئا من المكافأة كذلك ، ومتى أرادت النظارة معرفة مايلزم لكل من هؤلاء فأنا مستعد لتقديم ماعندى من معلومات في ذلك ، وكذلك أرى أن نظارة الحقانية تكتب الى مشيخة الأزهر بابقاء جرايات الطلبة ومرتباتهم حتى يستمروا كأنهم من أهل الأزهر وأبنائه لأن ذلك أفضل في نظر العامة .

وانني أشكر لحضرات أعضاء اللجنة وكاتبها شدة عنايتهم بتتميم

العمل فى مدة قصيرة مع كثرة اشغالهم المتنوعة . وأخص بالشكر حضرة عزتلو أمين بك سامى فانه ساعد اللجنة أفضل مساعدة فى الاسراع بالعمل . وأرجو أن تستصدر النظارة الأمر العالى بلائحة انشاء المدرسة والأخذ فى تنفيذها حتى يمكن أن تفتح أبوابها فى أوائل السنة المكتبية المقبلة ..

وأسأل الله أن يوفق سعادتكم الى انجاح العمل وابلاغ الشرع وأهله غاية الأمل أفندم .

مفتى الديار المصرية

محمد عبده

ملحق رقم (٢)

أمـــر عال

بانشاء مدرسة القضاء الشرعى [1]

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على قانون الجامع الأزهر الصـــادر به الأمر العالى بتاريخ ٢٠ محرم سنة ١٣١٤ (أول يولية سنة ١٨٩٦) نمرة ٣ ٠

وبناء على ماعرضه علينا ناظر المعارف العمومية وموافقـــة رأى مجلس النظار

أمرنا بما هو آت

(المادة الأولى)

يخصص قسم من الأزهر لتخريج قضاة ومفتين وأعضـــاء ووكلاء دعاوى وكتبة للمحاكم الشرعية ويسمى (مدرسة القضاء الشرعى) ٠

(المـــادة الثانية)

تكون هذه المدرسة باعتبار كونهـــا قسما من الأزهر تحت اشراف شيخه ويكون لطلبتها من الامتيـــازات مالغيرهم من الأزهريين ويتولى ادارتها ناظر يعينه ناظر المعارف ويكون لها محل مخصوص ٠

---

(١) دار الوثائق القومية بالقلعـــة ، محافظ عابـــدين تعليم عالى — محفظة رقم (١) ٠

(المـادة الثالثة)

تنقسم هذه المدرسة الى قسمين القسم الأول لتخريج كتبةللمحاكم الشرعية والقسم الثانى لتخريج قضـاة ومفتين وأعضاء ووكلاء دعاوى للمحاكم الشرعية أيضا •

القســم الأول

(المـادة الرابعـة)

يشترط فيمن يدخل القسم الأول من مدرســة القضــاء الشرعى ما يأتى :

أولا : أن يكون طالب علم فى الأزهر أو أحد ملحقاته مدة ثلاث سنين وأن يكون حميد السيرة •

ثانيا : أن يكون صحيح الجسم سليما من العاهات•

ثالثا : أن ينجح فى امتحان الدخول فى المواد الآتية :

(أ) حفظ نصف القرآن الـكريم على الأقل •

(ب) المطالعة فى الـكتب السهلة مع الصحة وفهم المعنى •

(ج) الاملاء •

(د) النحو •

(هـ) الفقـه •

(و) مبادىء علم الحساب •

(المـادة الخامسة)

يكون امتحان الدخول فى هذا القسم تحت رياسة شيخ الجامع الأزهر أو من ينيبه عنه بواسطة لجنة أو أكثر على حسب الأحوال مؤلفة من عضوين ينتخبهما ناظر المعارف العمومية بعد أخذ رأى لجنة الادارة المبينة فى المادة ١٧ •

(المـادة السادسة)

تكون مدة الدراسة فى هذا القسم خمس سنوات •

(المـادة السابعة)

تدرس فى هذا القسم العلوم الآتية :

التفسير — الحديث — الفقه على مذهب أبى حنيفة — التوثيقات الشرعية — التوحيد — المنطق — آداب وأخلاق دينية — نظام المحاكم الشرعية والأوقاف والمجالس الحسبية ونظام القضاء والادارة — اللغة العربية — الحساب والهندسة — التاريخ والجغرافيا — الخط •

(المـادة الثامنة)

الامتحان النهائى للقسم الأول يكون تحت رياسة شيخ الجامع الأزهر أو من ينيبه بواسطة لجنة أو أكثر على حسب الأحوال مؤلفة من عضوين ينتخبهما ناظر المعارف بعد أخذ رأى لجنة الادارة المبينة فى المـادة ١٧ •

(المـادة التاسعة)

يكون الامتحان فى مواد الدراسة بالقسم الأول تحريريا وشفهيا على حسب التفصيل الذى تشتمل عليه اللائحة الداخلية •

(المـادة العاشرة)

تعطى لمن نجح فى الامتحان النهائى لهذا القسم شهادة الأهلية الأزهرية ويكون أهلا بموجبها لأن يعين كاتبا بالمحاكم الشرعية فضلا عن المزايا المقررة لها بحسب قانون الأزهر •

القسم الثانى

(المادة الحادية عشرة)

يشترط فيمن يدخل القسم الثانى من مدرسة القضاء الشرعى ما يأتى :

أولا — أن يكون حاملا لشهادة القسم الأول •

ثانيا — أن يكون صحيح الجسم سليما من العاهات •

ثالثا — أن يكون حميد السيرة لم يسبق الحكم عليه بسبب أمر مخل بالشرف وأن لايعرف بالتساهل فى أمر دينه •

(المادة الثانية عشرة)

تكون مدة الدراسة فى هذا القسم أربع سنين •

(المادة الثالثة عشرة)

تدرس فى هذا القسم العلوم الآتية :

تفسير وحديث — الفقه على مذهب أبى حنيفة — حكمة التشريع — الأصول على مذهب أبى حنيفة — آداب البحث — توحيد — منطق — آداب وأخلاق دينية — أصول القوانين — نظام المحاكم الشرعية والأوقاف والمجالس الحسبية ونظام القضاء والادارة — محاضرات عامة ودراسة بعض القضايا ذات المبادىء الشرعية — اللغة العربية — العلوم الرياضية — التاريخ — تقويم البلدان — الخواص التى أودعها الله تعالى فى الأجسام •

(المادة الرابعة عشرة)

الامتحان النهائى للقسم الثانى يكون تحت رياسة شيخ الجامع الأزهر أو من ينيبه عنه بواسطة لجنة أو أكثر على حسب الأحوال

وتتألف كل لجنة من خمسة أعضاء ينتخبون من علماء الأزهر وأرباب المعارف الفنية بمعرفة ناظر المعارف بعد أخذ رأى لجنة الادارة المبينة فى المادة ١٧ .

(المادة الخامسة عشرة)

يكون الامتحان فى مواد الدراسة بالقسم الثانى تحريريا وشفهيا على حسب التفصيل الذى تشتمل عليه اللائحة الداخلية .

(المادة السادسة عشرة)

يصدر لمن نجح فى الامتحان النهائى للقسم الثانى البيورلدى العالى المنوه عنه فى المادة ٥٣ من قانون الأزهر وزيادة عما لحامله من المزايا يصير أهلا بموجبه لأن يكون وكيل دعاوى أو قاضيا أو مفتيا أو عضوا أو نائبا بالمحاكم الشرعية .

أحكام عمومية

(المادة السابعة عشرة)

يكون للمدرسة لجنة ادارية تسمى لجنة الادارة وتتألف من شيخ الجامع الأزهر أو من ينوب عنه رئيسا ومن مفتى الديار المصرية ومن ناظر المدرسة ومن عضوين آخرين ينتخبهما ناظر المعارف بالاتفاق مع ناظر الحقانية .

(المادة الثامنة عشرة)

تختص لجنة الادارة بما يأتى :

أولا — تحرير اللائحة الداخلية .

ثانيا — وضع برجرامات الدراسة وتوزيعها على السنين والأوقات المختلفة وبيان درجات كل علم .

ثالثا ـ انتخاب المدرسين بالمدرسة .

رابعا ـ انتخاب أعضاء لجان الامتحانات المختلفة .

خامسا ـ تقرير ماينبغى صرفه من الاعانات الشهرية لطلبة القسم الأول والثانى .

سادسا ـ تقرير الاجازات التى تعطل فيها الدراسة .

سابعا ـ ما يطلب منها ناظر المعارف النظر فيه .

قرارات هذه اللجنة تكون نافذة بعد تصديق ناظر المعارف عليها .

(المادة التاسعة عشرة)

مرتبات الموظفين والمدرسين بهذه المدرسة تقدر على حسب أهمية وظائفهم وأهمية الدروس التى يكلفون بالقائها ويعطى لطلبتها اعانة شهرية .

(المادة العشرون)

لا يصح أن ينتخب مدرس فى هذه المدرسة من غير علماء الأزهر الا اذا كان مسلما حميد السيرة ومشهودا له بالبراعة فى الفن المعين لتدريسه .

(المادة الحادية والعشرون)

ناظر المدرسة هو المكلف بضبطها ونظامها وتنفيذ قرارات لجنة الادارة فيها .

أحكام وقتية

(المادة الثانية والعشرون)

اذا ظهر من نتيجة امتحان الدخول فى القسم الأول فى أثناء السنوات الأربع الأولى التالية لافتتاح المدرسة وجود طلبة مستعدين

لتلقى دروس أى سنة أعلى من السنة الأولى وعـددهم كاف لتشكيل هذه السنة جاز تشكيلها وذلك بطريق الاستثناء من أحكام المادة ٦ .

(المـادة الثالثة والعشرون)

فى أثناء السنوات الخمس التالية لافتتاح المدرسة يجوز للجنة الادارة بطريق الاستثناء من المادتين الحادية عشرة والثانية عشرة أن تقبل فى أية سنة من السنوات المقررة للدراسة بالقسم الثانى من ترى فيه استعدادا لتلقى الدروس التى تعينها لتلك السنة ولو لم يكن حاملا لشهادة القسم الأول .

(المادة الرابعة والعشرون)

على ناظر المعارف تنفيذ هذا القانون .

صـدر بسراى عابدين فى ١٢ محـرم سنة ١٣٢٥ (٢٥ فبراير سنة ١٩٠٧) .

(عباس حلمى)

بأمر الحضرة الخديوية

ناظر المعارف العمومية
سـعد زغلول

رئيس مجلس النظار
مصطفى فهمى

ثبت المصـادر والمراجع

أولا : وثائق غير منشورة :

(أ) دار الوثائق القومية :

١-وثائق مجلس الأزهر الأعلى

٢- محافظ عابدين تحت عنوان « تعليم عالى » عدد ٢ محفظة •

(ب) متحف التعليم بالقاهرة :

Dunlop, Douglas :

Notes on the Progress and condition of Public Instructions in Egypt 1907.

ثانيا : وثائق منشورة وتنقسم الى :

(أ) تقارير وتشمل الآتى :

١ ــ تقرير فضيلة مفتى الديار المصرية الأستاذ الشيخ محمد عبـده فى اصلاح المحاكم الشرعية ــ القاهرة ــ مطبعة المنار ١٩٠٠ •

٢ ــ تقارير عن المالية والادارة والحالة العمومية فى مصر والسودان سنوات١٩٠٧ ، ١٩٠٨ ، ١٩٠٩ مرفوعة من السر الدون جورست الى السر ادورد جراى

(3) Blue Books (Reports by his Majesty's Agent and Consul General on the Finances, Administration and condition of Egypt and the sudan 1905.

(ب) أوامر عالية وقوانين ولوائح :

١ ــ الأمر العالى الصادر بانشـــاء مدرسة القضـــاء الشرعى فى ٢٥ فبراير ١٩٠٧ ، القاهرة ــ المطبعة الأميرية ١٩٠٧ •

٢ ــ فهرس قوانين الحكومة المصرية الصادرة فى عام ١٩٠٧ ، القاهرة ــ المطبعة الأميرية .

٣ ــ اللائحة الداخلية لمدرسة القضاء الشرعى ، القاهرة ــ المطبعة الأميرية ١٩٠٧ .

(ح) مضابط مجلس شورى القوانين :

محضر جلسة ٢ أبريل ١٩٠٤ .

(د) مضابط مجلس النواب :

١ ــ مضبطة الجلسة الرابعة والعشرين فى ٣١ يناير ١٩٢٧ .

٢ ــ مضبطة الجلسة السادسة والعشرين فى ٧ فبراير ١٩٢٧ .

٣ ــ مضبطة الجلسة الأربعين فى ٢٨ مارس ١٩٢٧ .

٤ ــ مضبطة الجلسة الحادية والأربعين فى ٢ أبريل ١٩٢٨ .

٥ ــ مضبطة الجلسة الخامسة والثلاثين فى ٢٧ أبريل ١٩٣٠ .

٦ ــ مضبطة الجلسة الثالثة والأربعين فى ١٠ أبريل ١٩٣٣ .

ثالثا : المذكرات :

مذكرات سعد زغلول ، دار الوثائق القومية بالقلعة ، القاهرة كراسات رقم ١٠ ، ١١ ، ١٤ .

رابعا : دراسات ومؤلفات عربية :

١ ــ أبى الحسن الماوردى :

أدب الدنيا والدين . القاهرة ــ وزارة المعارف ــ المطبعة الأميرية ١٩٢٥ .

٢ ـ **أحمد الشايب :**

دراسة أدب اللغة العربية بمصر فى النصف الأول من القرن العشرين ، القاهرة ـ النهضة المصرية ١٩٦٦ •

٣ ـ **أحمد أمين :**

(أ) حياتى ، بيروت ، دار الكتاب العربى • الطبعة الثانية ١٩٧١ •

(ب) فيض الخاطر ، الجزءان الأول والعاشر •

الجزء الأول : القاهرة ـ النهضة المصرية ـ الطبعة الرابعة ١٩٥٨ •

الجزء العاشر ، القاهرة ـ النهضة المصرية ـ الطبعة الثالثة ١٩٥٦ •

٤ ـ **أحمد شفيق :**

مذكراتى فى نصف قرن ، القسم الثانى ـ الجزء الثانى ـ القاهرة ، مطبعة مصر ١٩٣٦ •

٥ ـ **أمين سامى :**

التعليم فى مصر فى سنتى ١٩١٤ و١٩١٥ ، القاهرة ـ مطبعة المعارف ١٩١٧ •

٦ ـ **حافظ وهبة :**

خمسون عاما فى جزيرة العرب ، القاهرة ـ مطبعة البابى الحلبى ـ الطبعة الأولى ١٩٦٠ •

٧ ـ **حامد شعبان :**

أمين الخولى والبحث اللغوى ، القاهرة ـ الانجلو المصرية ١٩٨٠ •

٨ ـ حمدى السكوت ، ومارسدن جونز :

أعلام الأدب المعاصر فى مصر ، أحمد أمين . القاهرة ، مركز الدراسات العربية بالجامعة الأمريكية .

٩ ـ طـه حسين :

فى الأدب الجاهلى ـ القـاهرة ـ دار المعـارف ـ الطبعـة الحادية عشرة .

١٠ ـ عادل العقـاد :

أحمد أمين . حياته وأدبه ، بيروت . المكتبة العصرية ١٩٧١ .

١١ ـ عباس محمود العقـاد :

(أ) سعد زغلول سيرة وتحية . القاهرة ـ مطبعـة حجازى ١٩٣٦ .

(ب) عبقرى الاصـلاح والتعليم الامام محمد عبده . بيروت ـ دار الـكتاب العربى ١٩٧١ .

١٢ ـ عبد الرحمن الرافعى :

(أ) مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية ، القاهرة ـ النهضة المصرية ١٩٦٢ .

(ب) فى أعقـاب الثورة المصرية ح ١ القـاهرة ـ النهضـة المصرية ١٩٤٧ .

١٣ ـ عبد الخالق لاشين :

سعد زغلول ودوره فى السياســة المصرية حتى عام ١٩١٤ ـ القاهرة ـ دار المعارف ١٩٧٠ .

١٤ ــ عبد المنعم الجميعى :

(أ) الجامعـة المصرية القـديمة نشأتها ودورها فى المجتمع ١٩٠٨ ــ ١٩٢٥ ٠ القاهرة ــ دار الـكتاب الجـامعى ١٩٨٠ ٠

(ب) الخديو عباس الثـانى والحزب الوطنى ١٨٩٢ ــ ١٩١٤ القاهرة ــ دار الـكتاب الجامعى ٠

١٥ ــ محمد رشيد رضا :

تاريخ الأسـتاذ الامام الشيخ محمـد عبده ، الجزءان الأول والثالث ، القاهرة ــ مطبعة المنار ١٣٥٠ هـ ٠

١٦ ــ محمد عبد الفتاح أبو الأسعاد :

تاريخ التعليم فى مصر تحت الاحتلال البريطـانى ١٨٨٢ ــ ١٩٢٢ رسالة دكتوراه غير منشورة ٠ آداب عين شمس ٠

١٧ ــ محمد عبد الجواد :

تقويم دار العلوم ٠ العدد الماسى ١٨٧٢ ــ ١٩٤٧ القاهرة ــ دار المعارف ــ د٠ت ٠

١٨ ــ محمد محمد حسين :

الاتجاهات الوطنية فى الأدب المعاصر حـ ٢ بيروت ، مطبعـة الرسالة ١٩٨٠ ٠

١٩ ــ محمد مهدى علام :

مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما ، المجمعيون ــ القـاهرة ١٩٦٦ ٠

٢٠ ــ وزارة الأوقاف وشئون الأزهر :

الأزهر تاريخه وتطوره ٠ القاهرة ١٩٦٤ ٠

خامسا : مؤلفات أجنبيــة :

(1) Cromer, the Earl of : Abbas II, London, 1915.

(2) Lioyd, Lord : Egypt since Cromer 2 vols, London, 1933, 1934

سادسا : الدوريات :

١ ــ الأخبــار : أغسطس ١٩٠٧ .

٢ ــ الثقافة : أغسطس ١٩٤٠ .

٣ ــ الجريدة : مارس ١٩٠٧ .

٤ ــ السياسة الأسبوعية : فبراير ١٩٢٧ .

٥ ــ القضاء الشرعى : ١٣٤١ و ١٣٤٢ هـ .

٦ ــ المؤيد : سبتمبر ١٩٠٧ .

٧ ــ المقتطف : مارس ١٩١٥ .

٨ ــ المنــار : المجلد العاشر ١٩٠٧ .

٩ ــ الهــداية : نوفمبر وديسمبر ١٩١٠ .

١٠ــ الهــلال : تقويم الهلال ١٩٣٨ .

« تم بحمد الله »

فهرست